

الاقتصاد



كي لا يكون الرقم وجهة نظر

Issue No. 176 Friday 25 May 2007

العدد 176 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 25 أيار 2007

التفجيرات تنتقل مع عقارب الساعة عكسيا.. وعيون اللبنانيين شاخصة الى العدم 2	160 نائباً يتقاضون تعويضات منذ دورة 1958.. وإلغاء هذا القانون شبه مستحيل 3	المعوقون يعترضون على خطة وزارة الشؤون الاجتماعية لـ "باريس 3" 5	صندوق النقد ينصح دول "التعاون الخليجي" بإبقاء ارتباط عملتها بالدولار 8
--	--	---	--

قطر والكويت في القلب الجغرافي للمشروع الاميركي وهمهما الاول والاقتصاد .. المنطقة امام احتمالي الانفجار او التسوية والتحدي المحلي الاكبر ايجاد عناصر التواصل حتى لا يدفع لبنان مرتين ثمن الصراعات



يواجه زائر قطر في مثل هذه الايام بانفجار عمراي لا سابق له او ربما يذكر من هذه الناحية بالطفرة الكبرى التي حصلت منتصف سبعينيات القرن الماضي في الخليج ككل، او تلك التي تعرفها دبي منذ سنوات. مشاريع بمئات الابراج ومصانع ومحطات تحويل، ومشاريع تمتد لسنوات في قطاعات كالصحة والرياضة مثلا حتى بات الناتج القومي الاجمالي ينمو بشكل حقيقي بنسبة 11 إلى 13 في المئة. الان الاكثر تعبيراً عن المدى البعيد الذي تسعى قطر للوصول اليه هو ما اعلنته اخيرا بان الاعتماد على النفط والغاز سيتوقف عند معدل 20 في المئة سنة 2015 وصفر في المئة في 2020.

وفي المقابل فان زائر الكويت في الاونة الاخيرة يشهد حركة تغييرات بين الحكومة والادارة، همها الاول تنشيط الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المحلية لياخذ هذا البلد ذو الامكانات المالية المائلة مكانته التي تراجعت منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم. واذا كان هم احتمال وقوع الضربة الاميركية على ايران طاغيا وشاغلا للكويتيين يومها فان اثره قد تراجع الى حدود بعيدة في الدوحة هذه الايام..

بين هذا وذلك يلخص فتى فلسطيني هارب من مخيم نهر البارد الوضع في مخيمه واسترادا في لبنان، فقال هذا الفتى باكيا على شاشات التلفزيون "ان القصة ليست مخيم نهر البارد بل تناقضات كل المشاريع في العالم من اميركا الى القاعدة الى العراق وايران واسرائيل" ولكن كل هذا ينعكس في سفك دماء ضباط وجنود الجيش اللبناني وانباء المخيم الفلسطيني.

ابن لبنان من كل ما يجري في المنطقة؟ اذا كانت قطر والكويت في القلب الجغرافي للمشروع الاميركي لمواجهة ايران وعلى الحدود الحقيقية للعراق، فان لبنان في القلب الفعلي لهذا المشروع مع كل امتداداته السياسية والاسرائيلية والطائفية والعرقية. هي عين العاصفة اذا! وكل مسؤول يتكلم عن الجياد اللبناني هو اشبه بتلك النعام التي

دفنت رأسها في الرمال واعتقدت ان احدا لا يراها. قبل ثلاثة اعوام كان مشروع الشرق الاوسط في عز انطلاقته ولم يكن احد يتخيل انه يستطيع الوقوف بوجهه فكان الخطاب السياسي السائد حينها على صعيد المنطقة ولبنان خطايا بامتياز.. مشروع يطحن مشروعا.. اما اليوم فتغيرت الاحوال في المنطقة فلم يعد المطروح ازالة النظام السوري عن الوجود ولم يعد مطروحا ازالة النظام الابرايبي ولم تعد اهداف تغيير حلفاء واشنطن في المنطقة واستبداله بديمقراطيات اميركية ناشئة لا بل صار الاعتدال اولوية وصار الجلوس مع عضوي محور الشر ايران وسوريا مطالبا اميركيا وتغيرت اللغة اقليميا، اما محليا فبدل انعكاس هذا الواقع يبدو ان اللاعبين المحليين "المستقلين جدا" همرون على جعل لبنان وقودا لتصادم المشاريع كما وقودا للتقاءها، فعلى مستوى المنطقة تبدو التسويات حاصلة والمسألة مسألة وقت واثمان.. وكل طرف يجمع في يده اقصى ما يستطيع من اوراق ولاسف تبدو بلاد الارز

ورقة ليس اكثر ولكن برضى وطلب لاعبين اساسيين فيها وفي خضم هذه العاصفة كانه حارس للازدهار ولتنطوير الاقتصاد وانه الحريص على حياد لبنان. يقول سياسي كان في قلب حركة 14 اذار في انطلاقتهما، وابتعد عن الاضواء منذ التحالف الرابعي ان التحدي الاكبر يكون بقيام صيغة بين الفرقاء اللبنانيين يستطيعون ايجاد قواسم الحد الضروري للتواصل سواء ذهبت الامور في المنطقة الى المواجهات الاقصى ام اتجهت كما يرجح الى انواع معينة من التسويات ستعكس حتما على لبنان وعندها تكون الهمية الاكبر لوجود مثل هذه الصيغة، حتى لا يدفع البلد مرتين ثمن الصراعات الاعلى منه عند التناطح وعند التهادن.

25 ايار انه الانتصار العربي الاول كون انتصار تشرين قد اجهض في اخره، واهمية انتصار تموز تاكيده ان انتصار ايار 2000 لم يكن هبة او منة من اسرائيل كما يحلو للبعض هنا ترداده.. ولكن لبنان المقسم يأكل

"ماركيتنغ"

في احدى مسرحيات دريد لحام "كاسك يا وطن" يتصل مواطن بالمسؤول ليشكو له انقطاع التيار الكهربائي، فيجيبه الأخير "ان التيار المعادي لامتنا...". ما اشبه هذا المسؤول في المسرحية بالمسؤولين والمسؤول عندنا، حيث يعقد احدهم مؤتمرا صحافيا اشبه بالسلسل المكسيكي ليتكلم بالارقام وكل رقم يورده يحمله مجلدا من الانشاء والشعر فيما كل رقم يناقش تماما ما يقصد اليه المسؤول لا بل ان كل رقم يدينه ليثبت حجم الفشل وقلة الانجاز، اللهم الا اذا كان المقصود هو عدم الانجاز. حكومة لم تقدم موازنات لثلاث سنوات وبخرج احد الوزراء فيها ليلقي اللوم على مجلس النواب المنقطعة اجتماعاته منذ شهرين فيما مشروع الموازنة لم يطرح او يناقش اصلا في مجلس الوزراء المتواصلة اجتماعاته رغم مقاطعة نصف الوطن على الاقل!! ارقام رسمية تؤكد ان هاشم التقدم في اعادة اعمار ما دمره العدوان هي بين 2 و15 % رغم توافر الاموال وتبقى الوجوه ناصعة البياض وهي تتكلم عن الادارة والانجاز.

شكوى من عدم التثام مجلس النواب لاصدار قوانين تتعلق بتنفيذ قرارات باريس 3 علما ان الحصص الاكبر من باريس 3 فهي تلك المتعلقة بالمشاريع والبالغة حوالي 6 مليارات دولار لم تتجز الحكومة شيئا في الاعداد لما ولو بالتصور الاول وهذا ما اشار اليه صراحة خلال مؤتمر صحافي للمسؤول الدولي المكلف بمتابعة تنفيذ باريس 3.

غيبض من فيض تدليك الوقائع كما كان قد سبقه تدليك الارقام، ولا تلام الحكومة وحدها على هذه الشطارة فتكاد المعارضة تكون مرآة لهذه الحكومة لتأخيه تخليها شبه التام عن القضية الاقتصادية والاجتماعية، فالعقل السياسي متحكم بمختلف القوى ولا مكان للاقتصاد فيه الا اذا كان المطلوب استخدامه في معركة سياسية او لاهداف سياسية.. ولذا تكسب الموازنة على المعارضة في هذا الملف لانها اشطر بالاعلام وبالتدليك بينما تلك محكومة بعقدة نقص ما ربما.

يقول اقتصادي دولي كبير يتابع الشأن اللبناني منذ سنوات طويلة "ان ما نشهده في لبنان هو ليس مسرحا بل كوميديا سوداء ولا استغرب اذا عقد مسؤول مؤتمرا صحافيا بكل رصانة واسترسال وزف الى الشعب اللبناني بشرى تقول ان النمو هو سلمي ولا امل في الاستثمار وان خط الفقر تجاوز كل المستويات.. ويطلب من الناس الاشادة بدقة ارقامه وبالشفاافية التي يعمل بها ولا شك انه ينسى ان مضمون هذه الارقام يفرض ارساله الى مكان اخر ولكن بالتأكيد ليس سدة المسؤولية.

حسن مقلد

LIBANON REISEN سفريات لبنان

www.libanon-reisen.net

رحلات مباشرة من بيروت وبدون توقف الى ...

ارمينيا - بريفان / تركيا - أضنا / مصر - اسكندرية
السويد - غوتنبرغ - مالو / لمانيا - برلين - هنوفر - ميونخ - كولن

Beirut - Tayoune area - Celine centre - 3rd floor

T: 01 . 396777 - 01 . 399184 - Telefax: 01 . 399695

التفجيرات تنتقل مع عقارب الساعة عكسيا .. وعيون اللبنانيين شاخصة الى العدم هدنة المئة اليوم اسبرين لسرطان متفش .. وباتت في مهب الريح



فردان



الأشرفية



عاليه

ثلاثة انفجارات متتالية جعلت اللبنانيين يشعرون بأنهم رهينة مرة أخرى... وإذا كانت هذه الانفجارات قد وضعت وفق "التوزيع المتوازن" في ظل غياب "الانماء المتوازن" إلا ان ارتباطها بالساعة وعقاربها التي راحت تتراجع كمن يعد عكسياً من الثانية عشرة ليلاً إلا عشر دقائق... الى الحادية عشر إلا عشر دقائق... الى التاسعة مساءً... جعلت اللبنانيين يخشون من اقتراب هذه العقارب من ساعات تواجدهم في الشوارع... او في اعمالهم... او في مدارسهم. ولكن العجز يبقى سيد الموقف... وضبط هذا الازهاب ليس من السهولة بمكان. الاستنكارات المتواليّة امر بديهي لا مفر منه... ولكنها حتماً غير كافية... فلم يعد خفياً على اي كان ان الامن الحقيقي الذي يمكن تحقيقه هو الامن السياسي وان الخروج من كل

التشنجات السياسية القائمة هو المدخل الاساس وانما لا حياة لمن تتادي فالكثرية الحاكمة متمسكة بـ "عنادها" ومستتدة الي الدعم الاتي من كل صوب... وكانها تقول ان "القافلة تمشي..." ولكنها باتت تمشي على حياة وارواح ومعيشة اللبنانيين. والمعارضة تواجه مازقها المتتالية... وتتمسك بـ "عنادها" ايضاً وتفخر بقدرتها على الصمود من دون ان يبرز اي افق للحل... لا سيما بعدما تقلصت الامل التي كانت معقودة على مؤتمر شرم الشيخ الاخير.

لم يعرف لبنان، بكيانه الصغير حجماً والكبير بتنوعاته التي تحولت الى تناقضات، فترات استقرار حقيقية طويلة... بل كان دوماً اشبه ببلد على فوهة بركان... الا ان الالفت ان اقتصاده لم يتواكب طول كل

سليبا مروة

مع تعلق



كتابتهم. وكانت السلطات السعودية اعتقلت هؤلاء الثلاثة في 16 آذار 2004، مع تسعة غيرهم اطلق سراحهم لاحقاً، بسبب توقيفهم على عريضة تدعو إلى الإصلاح. وما زال سبعة منهم ممنوعين من السفر..

في زيارة المالكي " قال الناطق باسم الحكومة العراقية "الدباغ"، ان اسبابا فنية وارتباطات المسؤولين السعوديين، وراء تأجيل زيارة المالكي إلى الرياض، نافياً رفض السلطات السعودية لهذه الزيارة. كان هذا في شهر نيسان ثم ما لبث ان سرب خبرا مفاده ان رفض اللقاء جاء على خلفية تهميش حكومة المالكي للقوة السنية... لاشك ان على المالكي وغيره ان يأخذوا بهواجس كل اطراف وتلاوين المجتمع العراقي.. لكن السؤال كيف يعامل من يترضى على ذلك التهميش شعبه على مختلف انتماءاته منذ تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932 والشريعة يعيرون على هامش النظام السياسي السعودي ويخضعون لسياسات، تصفها بعض تقارير منظمات حقوق الإنسان بانها تمييزية للغاية "لم يتول اي شيعي حقيبة وزارية في تاريخ المملكة لحد الان"، ووكلاء الوزارات، والحقل الدبلوماسي، والأجهزة العسكرية والأمنية، قلة نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى (4 من أصل 150 عضواً)، فضلاً عن التعسف الذي يلاقونه على يد الأجهزة الأمنية، بحسب تقرير نشرته CNN.

مع ايران... ركزت وسائل الاعلام المذكورة على صور وزعتها الوكالات تشير الى شريات في ايران تشدن على فتيات بضرورة التقيد باللباس المحتشم بحسب المعايير التي تضعها السلطات الإيرانية وقامت بعض المحطات باجراء تقرير عن هذه الظاهرة التي بلا شك هي قيود توضع على ابسط حقوق المرأة، لكن هذا جزءاً من صورة المرأة الإيرانية التي تنشط في كافة الميادين حتى العسكرية منها.. وهننا من الأفضل عدم المقارنة مع المرأة السعودية التي يناضل عنها في سبيل حقها في قيادة السيارة!!

"من بيته من زجاج...." الا اذا كان لديه من الاموال ما يسمح له بان يكون بيته من الزجاج المصنح عندئذ ليس هناك من مشكلة، ربما من هنا تنطلق الحملات الاعلامية الموالية للمملكة العربية السعودية في معاداة من يعادي النظام وموالاة من يواليه، وحتى هنا ليس هنالك مشكلة لكن المشكلة هي في حالة النكران التي تعيشها تلك الوسائل الاعلامية في التعاطي مع عدد من الاحداث والمواقف وهنا امثلة على ذلك:

في الحكم على "كيلو" .. في الوقت الذي كنا نعتقد انه حان الوقت الى ان تنتقل سوريا من مرحلة الاعتراف بالاطفاء التي ارتكبتها مع شركائها لا سيما من هم في السلطة اليوم في لبنان لتكون مؤشراً حقيقياً الى مرحلة جديدة من العلاقة بين البلدين جاء الحكم على ميشال كيلو ومحمود عيسى لمدة ثلاث سنوات ليدل على ان هذا الامر مازال بعيداً ووقع كصفحة لرؤية حقيقية لحرية الرأي في سوريا.. واذا كان من المفهوم ان تقوم حملة اعلامية في الصحف منددة بهذا القرار لكن تلك الحملة المركزة من قبل الاعلام "المؤيد" للسعودية تبعث على الإستغراب ان لم نقل شيئاً اخر!! اذ تتعاطى تلك الوسائل وكان الدولة التابعة لها بلد منبت لحرية الرأي ثم تم تصديره الى العالم!! وهنا يأتي ما اورده هيو من رابيتس ووتش في رسالة بعثت بها الى الملك عبد الله يوم 9 شباط 2007 "ان على المملكة العربية السعودية رفع الحظر المفروض لأسباب سياسية على سفر عدد من منتقدي الحكومة البارزين إلى خارج البلاد. وتفرض وزارة الداخلية هذا الحظر دون التزام بالقانون السعودي او القانون الدولي".

وتورد المنظمة في رسالتها إلى الملك تفاصيل حول حظر السفر الذي تفرضه وزارة الداخلية بحق 22 شخصاً من بينهم متروك الفالح وعبد الله الحامد وعلي الإدمني؛ وهم ثلاثة من دعاة الإصلاح السياسي والدستوري أصدر الملك عفوا عنهم في آب 2005 بعد صدور احكام سجن طويلة بحقهم بسبب

عبيها وحول بلحظة

بطاقة "Lime" لتحويل الاموال

بنك عوده

وتدريتكنا حكيمة

أصبح تحويل الاموال ممكناً بأقل كلفة

بطاقة "Lime" لتحويل الاموال من بنك عوده هي بطاقة دفع مسبق من MasterCard. تؤمن لك طريقة سهلة وسريعة لإرسال المال إلى أفراد أسرته في جميع أنحاء العالم. دون الحاجة لفتح حساب مصرفي.

من ميزات بطاقة "Lime" أنها:

- سهلة التعامل، يكفي ملء طلب الانسحاب للحصول فوراً على بطاقتين الأولى لك بصفتك المرسل والثانية لمتلقي الاموال.
- سرعة الشحن، يمكن شحن البطاقتين إلكترونياً ويتوان قليلة لدى أقرب فرع لبنك عوده أو أي مركز تجاري معتمد، حتى يصبح في إمكان المتلقي أن يستعملها فوراً أينما كان في العالم.
- عمولة منخفضة، إن تحويل المال عبر هذه البطاقة أقل كلفة وأكثر أماناً، بالمقارنة مع الوسائل التقليدية لتحويل الاموال إلى الخارج.
- سهولة التحقق من الرصيد، يمكن مراجعة رصيد البطاقة في أي وقت من خلال أي سرفايت انترنت أو عبر الانترنت.

اتصل الآن: 0577777777 أو 0511 1111111 | www.hanqaaudi.com

enjoy The Money

أتاك تتابع حملة "لبنان مش للبيع!" وتعد دراسة عن تبعات الانضمام الى الغاتس؛ زيادة مخاطر تهميش المناطق المحرومة.. وخسارة الحرية في ادارة السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تعمل "أتاك" في أكثر من 50 دولة في العالم وهي حركة لثركاها الشعبية تأثيرها، فمع اقتراب موعد قمة الثمانية "الكلاب" المقررة في مدينة مايلينغدام الألمانية في السادس من الشهر المقبل، بدأت إطلاقة الاستعداد لمواجهة عنيفة مرتقبة بين الشرطة والمعارضين للعلامة، وتجلي الأمر عبر صدور أوامر صريحة، عن دائرة الشرطة المركزية في مدينة روستوك تقضي بمنع التجمعات في الساحات العامة منعاً مطلقاً وبمهاجمة المراكز الحزبية اليسارية التي يشتهر بنواياها "التخريبية". وأبرز قيادات القوى اليسارية المعارضة للعلامة، هي "أتاك"، التي تنتهي إلى مرحلة "اليسار الجديد" في أوروبا.

حسب مفاهيم الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، مجالاً كبيراً أمام الممولين الخاصين لرفع الشكاوى أمام جهاز تسوية المنازعات إذا شعروا بانتقاص في حقوقهم، وخصوصاً إذا اعتبروا أن دعم الحكومة للبنانية للمدارس الحكومية يضر مصالحهم.

في القطاع الثقافي: يخطر لبنان حياة إنتاجه الثقافي النامي، فالعرض اللبناني لا يترك أي مجال لسياسة دعم للإنتاج الثقافي، الدعم الحالي ضعيف: تعطي القوانين اللبنانية شبه لا أولوية للإنتاج الوطني، والدعم المادي أيضاً منخفض. لن تستطيع أي حكومة أن تحسن هذا الوضع في المستقبل إذا بقي العرض كما هو. في قطاع الاتصالات: لن تستطيع الدولة فرض سعر موحد، سيواجه لبنان خطراً حقيقياً بالعودة مثلاً إلى حالة انقطاع الخطوط الهاتفية في البلدات والمناطق الجبلية أو الشعبية كما كان الحال أيام الحرب.

بالنسبة للخدمات الأخرى: يواجه فرض دفتر شروط (مثل تحديد مستوى أدنى للخدمة بسعر مقبول أو وجوب توفير نفس الخدمة بنفس السعر في جميع أنحاء البلد) اعتبارات الريح الأكبدة واعتراضات الليبراليين. أظهرت السوابق أن السياسات الاجتماعية والاعتبارات البيئية لا تؤخذ بالاعتبار في أحكام منظمة التجارة العالمية. تفاوض وزارة الاقتصاد باسم لبنان ويبدو أن الوزراء المعنيين (كوزراء التربية والتعليم العالي، الثقافة...) لا يشاركون فعلياً بتحضير العرض.

6 - ختاماً : كلفة توقيع الغاتس بالنسبة إلى لبنان

إذا وقع لبنان على الاتفاق، من المؤكد أنه سيخسر حريته وسيادته في إدارة سياساته التجارية والاجتماعية وسيضطر إلى إزالة التدابير التي يعتمد عليها في سبل حماية إنتاجه المحلي في الخدمات، مما يعطي المستثمرين الأجانب هامش تصرف كبير ويمنحهم حق اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يخضع للمنطق التجاري. على سبيل المثال، سوف يقضي ذلك على المدارس الرسمية (حتى إذا وجد قرار سياسي محلي بإبقائها!) إذ أن قطاع التعليم مدرج على جدول التزامات الدولة اللبنانية.

فإذا أرادت الدولة أن ترفض دفتر شروط تقديم الخدمة بسعر مقبول أو تأدية الخدمة على كل الأراضي الوطنية بالتساوي تتضارب مع شرط الربحية العالي على قلوب الليبراليين والهجس بالغاتس. عملياً، تظهر التجربة أن السياسات الاجتماعية ليست معياراً يعمل به في أحكام منظمة التجارة العالمية.

بتوقيعه على هذا الاتفاق، يواجه لبنان خطر زيادة تهميش بعض المناطق المحرومة غير القادرة على ضمان تلبية شروط الربحية. كما يهدد هذا الاتفاق الإنتاج الثقافي المحلي.

تخضع منظمة التجارة العالمية لمنطق "تسليح" أو "إتجار" العالم وكل النشاطات البشرية من دون مراعاة المعايير الإنسانية والاجتماعية والبيئية. سيكون للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ثمن باهظ على لبنان وسيسد الطريق أمام أي إمكانية للرجوع عن السياسات النيوليبرالية المتبعة على حساب أكثرية سكان العالم. إن الغاتس أكثر من اتفاقية، هو مشروع مجتمع لا يقوم على التضامن بل على التنافس. وهو يهدد مفهوم الدولة وينبئ بموت السلطات التشريعية ويقضي على إمكانية اعتماد سياسة اقتصادية ناشطة وعلى إمكانية اتخاذ قرارات سياسية كما يلقي مفهوم القطاع العام نفسه. يهدد هذا الاتفاق مفهوم المواطنة ويستبدل بصفة "المواطن" بصفة "المستهلك". باختصار، إتفاق الغاتس هو الضمانة على استحالة إرساء ديمقراطية فعلية في لبنان وترسيخها.

انضمام لبنان إلى المنظمة سيكون مدعماً للبلاد وسيمنع إعادة النظر في السياسات النيوليبرالية التي تخاض منذ 15 عاماً في لبنان على حساب غالبية الشعب.

اعداد ماري-نويل أبي ياغي، أنسي الضعيف، رانيا مسلم

محاولة للقاء الضوء على ما يمكن ان يترتب على لبنان من تبعات تنتج عن انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الغاتس.

اتاك هي احد هذه الحركات المطالبة بعولمة بديلة. في العام 1997 اقترحت افتتاحية في صحيفة le monde diplomatique فرض ضريبة على العمليات المالية العالمية واستخدام عائداتها لدعم المواطنين خاصة في الدول الفقيرة. وهكذا تأسست: (Association pour la Taxation des Transations financiers pour l' Aide aux Citoyens) ATTAC.

العامة للتجارة في الخدمات، وكذلك أية إستثناءات من هذه الإلتزامات تود الدولة الإبقاء عليها.

وخلافاً للموجبات العامة، فإن الإلتزامات المحددة هي الإلتزامات خاصة بكل بلد عضو تتحدد بالتفاوض بينه وبين البلدان الأعضاء الأخرى. تكتسي هذه الإلتزامات أهمية قصوى إذ تشكل في الواقع التدابير الوحيدة للتحريم الناتجة عن اتفاق الغاتس.

والخطر الناتج عن هذه الإلتزامات هو أنه لا يجوز للبلد العضو أن يسحب أيًا من الإلتزامات إلا ضمن شروط محددة مسبقاً من شبه السحب لتبنيها (انتظار مدة ثلاث سنوات بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ وتقديم طلب سحب الإلتزام إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى ودفع تعويضات أو تحرير قطاع موازي بالمقابل).

يدرج كل بلد إذا الإلتزامات على لائحة ويشكل مجموع اللوائح (المسماة "اللوائح الوطنية") ملاحق اتفاق الغاتس وتشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

2 - قواعد الغاتس، أي وضع مصالح الشركات قبل مصالح الشعوب

الإلتزامات العامة: أي التي تنطبق على كل الخدمات

تتضمن قواعد الغاتس الأساسية والملزمة لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ما يلي:

الدولة الأولى بالرعاية - Most-Favored Nation

تتطلب هذه القاعدة من الدول أن تتعامل مع كل الشركات الأجنبية بنفس المعاملة دون تفضيل إحداها على الأخرى، وذلك فيما يخص التجارة في الخدمات.

القواعد التمييزية المحلية-Domes-tic Regulations

تجعل هذه القاعدة من القوانين والقواعد التنظيمية المحلية عرضة للتغيير أو الإلغاء إذا رأى أنها "غير ضرورية" unnecessary للتجارة أو "مرهقة أكثر مما هو ضروري" Burdensome more than necessary للخدمات المحلية وجود خدمة.

الدعم • الدعم هذه القاعدة الحكومات على تجنب أن يكون للدعم العام "تأثيرات مضرّة بالتجارة -Trade-distortive effects". وقد يتضمن ذلك الدعم الموجب مثلاً للخدمات الصحية من أجل تحقيق أهداف إجتماعية مثل دعم شبكة الأمان الإجتماعي وتقليل الفوارق وعدم الإنصاف.

الإلتزامات المحددة

قد تقوم الحكومات بعمل الإلتزامات محددة لتحرير التجارة في قطاعات الخدمات "من قطاع إلى قطاع"، وذلك باختيار بعض القواعد للقطاع المعنية باتفاقية الغاتس.

هذه القواعد هي:

• نفاذ الأسواق Market Access أي أن لا تستطيع الدولة إصدار قانون أو وضع قواعد تنظيمية لتحديد كمية الخدمات أو كيفية تقديمها سواء عن طريق شركات محلية أو شركات أجنبية، كما لا تستطيع تحديد النسبة المئوية للملكية الأجنبية.

• المعاملة الوطنية-National Treatment لا تستطيع الدولة أن تعطي معاملة تفضيلية للشركات المحلية عن الشركات الأجنبية.

• تتجهز الإلتزامات حول موجبين: أولاً موجب ولوج السوق الذي يحظر على الدول الأعضاء أن تتخذ أي تدابير يمكن أن تحد من دخول الخدمات إلى أسواقها (إذ أن أحد أهداف الغاتس الأساسية هو أن يفتح كل بلد سوقه أمام موردي الخدمات من الدول الأخرى). وهذا الموجب يمنع بالتالي الدول الأعضاء من أخذ أي تدابير تحد من عدد الموردين أو من خصصهم في السوق أو اشتراكهم في رأس المال، أو عدد العمال القادمين من الخارج...

كما يؤدي إلى إعادة صياغة قوانين الدول لكي تكون مطابقة للغاتس. وعلى المدى المتوسط والبعيد الأجل، قد يؤدي ذلك إلى إلغاء كل القوانين "غير الضرورية" مثل قانون العمل (عدد ساعات العمل، الحد الأدنى للاجور...)، أو القوانين المتعلقة بالثقافة (تحديد عدد الأفلام الأجنبية أو فرض نظام كوتا من الأغاني المحلية على الإذاعات) أو القوانين المتعلقة بتحديد الأسعار... أي كل القوانين الموجودة والتي

"كان الجلادون في روما القديمة ملكاً للاغنياء يباربون حتى الموت في مدرج الكولسيوم، وفي جنيف تكاد الشركات الكبرى ان تمتلك الامم، وتوضع كل امة امام اخرى في مدرج منظمة التجارة العالمية، وكل واحدة من هذه الامم عاجزة عن ان تقر بنفسها كيف تريد هي ومواطنوها ان تعيش وتتاجر... نوريينا هيرتس

من هذه الرؤية ربما تتطرق "أتاك" في محاولة لخلق "عالم اخر ممكن" باستخدام كما تقول الثقافة.. أولاً بالتثقيف الذاتي ثم تثقيف الراي العام حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية من خلال جمع الدراسات واجراء الابحاث ونشرها.. والورقة التي بين ايدينا هي

منظمة التجارة العالمية هي أداة العولمة النيوليبرالية بامتياز. تعني هذه المنظمة بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف. غير أنها تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل قضايا عديدة تتجاوز التجارة في السلع والخدمات إلى قضايا الملكية الفكرية والجوانب البيئية المتعلقة بالتجارة...

أصبح قطاع الخدمات أحد أهم قطاعات التجارة الدولية وأكثرها نمواً. وقد سعت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى إدخال هذا القطاع ضمن إتفاقيات الغاتس (GATS) رغم معارضة عدد من دول الجنوب. فتم إدراج تجارة الخدمات في جولة محادثات أوروغواي في مفاوضات منفصلة عن تلك المتعلقة بتجارة السلع بعد إصرار دول الجنوب على ذلك خوفاً من أن يتم ربط التنازلات بين كافة القطاعات. وتوصل الفرقاء على وضع أسس لتنظيم تجارة الخدمات. فكان الإتفاقيّة العامة للتجارة في الخدمات (يسمى فيما بعد ل غاتس -GATS- أو الإتفاق)، من ضمن الإتفاقيات التي كونت منظمة التجارة العالمية.

وقع الإتفاق العام بشأن تجارة الخدمات في نيسان 1994 في إطار الإتفاقيات التي تشكلت هيكلية منظمة التجارة العالمية. يهدف هذا الإتفاق إلى تحرير سوق "الخدمات" في جميع القطاعات" من خلال جولات متتالية من المفاوضات. ويغطي الإتفاق على كل القطاعات الرئيسية: الأعمال، الاتصالات، البناء والهندسة، التوزيع، التعليم، الخدمات البيئية، الخدمات المالية، الخدمات الصحية والاجتماعية، السياحة والسفر، الخدمات

التفريحية والرياضية والثقافية، النقل، و قطاع الطاقة منذ سنة 2000. يمثل هذا الإتفاق نموذج للإتفاقيات الاقتصادية المحلية لتحرير السوق، وهناك خصوصاً تشابه مع الإتفاقيات الأوروبية التي يوقعها لبنان مع الإتحاد الأوروبي.

1 - تفاصيل الإتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (غاتس).

الإتفاقيّة (غاتس) (التي أصبحت نافذة في كانون الأول 1995) هي أول مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف والوحيدة التي تتعامل مع التجارة الدولية في الخدمات. الحكومات تفاوض الإتفاقيّة التي أسست الإطار الذي يمكن الشركات (والأفراد) العمل من خلاله في مجال الخدمات.

تتضمن إتفاقيّة الغاتس نوعين من الموجبات:

أولاً: الموجبات العامة التي تأتي في نصوص الإتفاقيّة وملاحقها وتطبق على جميع الدول الأعضاء.

• وجوب معاملة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. ويعد هذا الموجب تعبيراً له في القاعدة المعروفة بـ"مبدأ الدولة الأكثر رعاية". يعني هذا المبدأ أن كل بلد

عضو يمنح بلداً آخر معاملة تفضيلية، أن يععم حلاً وبدون أي مقابل هذه المعاملة التفضيلية على جميع الدول الأعضاء. وهذا يؤدي بالطبع إلى استحالة تجنب التعامل مع بعض الدول، أو خص بعض الدول بمعاملة تفضيلية لأسباب تاريخية أو سياسية على سبيل المثال (كمنح ميزات لبلاد قريبة لغويًا أو ثقافيًا). أي أنه يحذر من حرية

الدول في اتخاذ قرارات سياسية.

عرض الملائحة الشمسية

مع تنامي الأخطار التي يسببها التغير المناخي، من الطبيعي أن نبحث عن حلول. كل ما هم في منظمة بيتلنا من هذا المنطلق يقدم لك البنك اللبناني الكندي عرض الطاقة الشمسية الذي يتيح لك استخدام الشمس كمصدر طاقة لتسخين المياه وتدفئة المساحات السكنية والتجارية. وهكذا، نؤمن بالاستثمار في استدام في الوقت نفسه في حماية البيئة.

لأن الطبيعة أهم رصيد

بنك لبنان الكندي
www.lbkcnbank.com

اخبار مصرفية ومالية



سلامة: قرارات صعبة على المصارف أن تتخذها.. والمصارف لن تكتتب بـ 1% من ودائعها في سندات الدين

ترأس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الاجتماع الشهري بين حاكمية مصرف لبنان ووفد جمعية المصارف برئاسة رئيسها فرانسوا باسيل، حضره نواب الحاكم احمد جشي، مجيد جنبلاط، مروان نصولي، وأعضاء مجلس ادارة جمعية المصارف.

وتناول سلامة في بداية الاجتماع أعمال بعثة صندوق النقد الدولي التي تعدّ في بيروت تقرير "المادة الرابعة الدوري"، وشرح نتائج زيارته إلى مقرّ صندوق النقد الدولي في واشنطن، حيث لمس لدى المسؤولين هناك اتجاهًا إيجابيًا حيال لبنان.

وقال لممثلي المصارف إنه "من المفيد والضروري أن يشعر صندوق النقد بأن هناك تضامناً ومساهمة من قبل المصارف في خطة خفض الدين العام"، مؤكداً باقتراحه السابق الرامي إلى مساهمة المصارف في هذا الجهد عبر الاكتتاب بسندات الدين بنسبة واحد في المئة من الودائع سنوياً وعلى مدى خمس سنوات، على أن يكون هذا الاكتتاب مرهوناً ببدئ التزام الحكومة بسقف الإنفاق وزيادة الدين العام والحل الأدنى للموجودات الخارجية لدى المصرف المركزي، فإذا تم الالتزام بهذه الاهداف المحددة في كل سنة تنفذ المصارف مساهمتها، وإلا فترحل هذه المساهمة إلى السنة التالية التي يتم فيها تحقيق الاهداف المذكورة.

وأضاف سلامة: إن مصرف لبنان يعلم تماماً بأن هناك قرارات صعبة على المصارف أن تتخذها. لذلك، فإن اقتراحه اختياري، "إلا أنه لا يجوز أن تأتي المبادرات من جهة واحدة".

وقد أبلغت جمعية مصارف لبنان حاكم مصرف المركزي أنها لن تسير باقتراحه السابق في شأن الاكتتاب بنسبة 1% من الودائع في سندات دين الحكومة للمساهمة في خفض كلفة الدين العام.

باسيل

من جهته أكد باسيل أن الجمعية ترحب بمساهمتها في مؤسسة ضمان الودائع اما المساهمة الأخرى والتي سبق أن تناولها الحاكم في اجتماعات سابقة، فإن الدراسة الأولية التي اعدتها الجمعية تشير إلى أن عبئها سيكون كبيراً بالنسبة إلى القطاع، خصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة الغامضة. واقتراح باسيل أن تقوم الجمعية بدراسة تدبير آخر يكون أقل كلفة على القطاع، وذلك لقناعتهما بضرورة المشاركة أو المساهمة في هذه المشاريع.

ورد سلامة على باسيل بأن المصرف المركزي لا يريد أن يتجاوز القطاع المصرفي المعايير الدولية، "إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار بان الدول المانحة في باريس - 3 سالت أولاً عن مساهمة المصارف في خفض الدين العام. لذا، علينا عدم إغلاق المنافذ أمام أي اقتراحات في هذا الاتجاه".

حصص الدولة في مؤسسة ضمان الودائع

على صعيد آخر، قال سلامة إن المصرف المركزي لا يزال ينتظر مسودة مشروع القانون الرامي إلى شراء المصارف لحصص الدولة في مؤسسة ضمان الودائع لإحالتها إلى الحكومة، ومنها إلى مجلس النواب.

وأكد باسيل أن الجمعية تؤيد هذا المشروع، إلا أنها تدرس الخيارات المطروحة في إطاره، ولا سيما أن الاقتراح الأولي يتضمن أيضاً إعفاء الدولة من المتأخرات الواجبة عليها لمصلحة المؤسسة والمقدّرة بحوالي 650 مليون دولار.

التسهيلات للمتضررين

وتطرق المجتمعون إلى موضوع التعميم الوسيط رقم 137 المتعلق بتسهيلات مصرف لبنان للمصارف لقاء تسوية أوضاع المؤسسات المتضررة التي عليها ديون للمصارف، وقد تمت مناقشة بعض النقاط المتعلقة بإمكان تجديد فترة دعم الفوائد (إذا كانت منتهية أو شارفت على الانتهاء) للملاء الذين تطبق عليهم شروط الاستفادة من هذه التسهيلات.

واقترح سلامة أن تقوم المصارف بتوجيه كتب إلى زبائنها المتضررين في الحرب مع تحديد فترة زمنية، للعلاء الذين يودون الإفادة من هذا التعميم للرد على هذا الكتاب، وإلا اعتبر هذا العميل غير راغب في الإفادة، وذلك حفاظاً على الشفافية وتجنباً للبلبل.

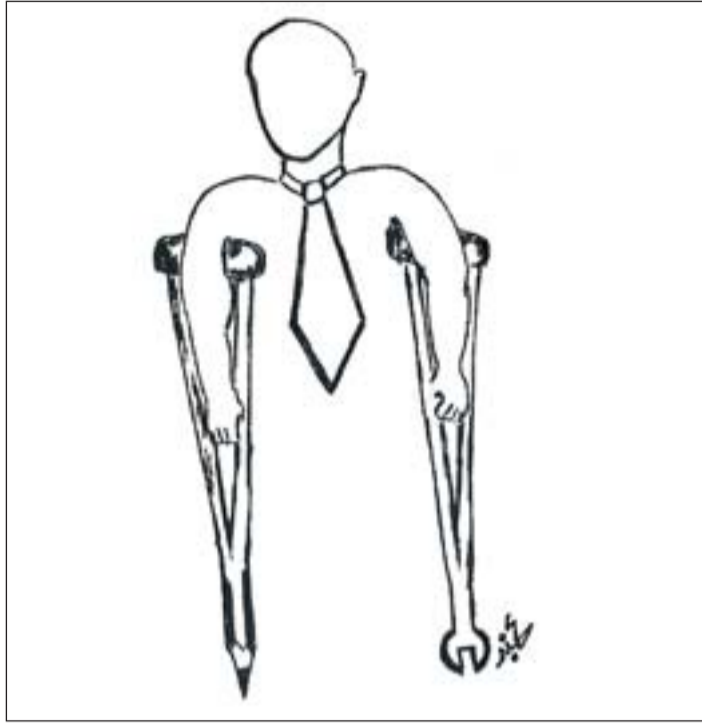
وبنص التعميم المذكور على منح عملاء المصارف المتضررين تسهيلات مخصصة حصراً لإعادة بناء مؤسساتهم. وتشمل هذه التسهيلات هبة بنسبة 60 في المئة تسدها الدولة للمصارف بواسطة سندات خزينة بأسعار منخفضة.

وقد أكد سلامة أن التعميم لا يجيز لأي عميل مستفيد من هذه التسهيلات أن يستدعيها لتسديد قروض سابقة لمصرفه... وإنما جرى طرح أفكار يمكن من خلالها أن يستفيد هذا العميل من إعادة جدولة قرضه المدعوم السابق، إذا كان قد شارك على سداد، أو أن يسدد ما بقي من هذا القرض ويقدم طلباً جديداً للاستفادة من قرض مدعوم جديد.

القطاع المصرفي يسعى للاحتفاظ بمعدلات نموه.. والودائع تفوق 61 مليار دولار

استطاع القطاع المصرفي تحقيق نمو في حركة الودائع حتى نهاية الفصل الأول بلغت حوالي 0.64 في المئة حيث تخطت الودائع ما مجموعه 61.080 مليار دولار مقابل حوالي 60.693 مليار دولار لإنهاء العام 2006، هذا برغم التطورات السياسية والأمنية التي أثرت تراجعاً على الودائع منذ بداية العام. كما أن الاموال الخاصة للقطاع المصرفي لا تزال تشهد نمواً برغم كل الظروف ما يعكس استعداد المصارف لتطبيق شروط بازل - 2 لجهة تعزيز الاموال الخاصة لتغطية مخاطر التسليفات والديون المشكوك بتحصيلها. فقد شكلت الاموال الخاصة ما مجموعه 5.816 مليارات دولار مقابل حوالي 5.783 مليارات دولار لإنهاء العام 2006.

يمثلون 10% من السكان.. و 83% منهم يعانون البطالة المعوّقون يعترضون على خطة وزارة الشؤون الاجتماعية لـ "باريس 3": التعاطي ينحصر بالنموذج الطبي-الخيري والتعميمات غير القابلة للتحقيق



وقال رائف ان مشروع "فتح آفاق فرص العمل امام الاشخاص المعوقين في لبنان"، قد حظي باهتمام بالغ من قبل المشاركين في مؤتمرات العمل الإقليمي، ومنظمة العمل الدولية خاصة، كونه يجسد المفهوم العالمي للدمج، ذلك المفهوم الذي يحول البنود المنصوص عليها في التشريعات والاتفاقيات الى شكل قابل للاستمرار على ارض الواقع. فالخبرة النموذجية في لبنان لدمج الاشخاص المعوقين في مجال العمل (التنوع في مكان العمل)، ورفع مستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم، تنمية قدراتهم، تحرير طاقاتهم، وفسح المجال امامهم للتوظيف وإثبات هذه القدرات، توفير معلومات ودراسات في مجال الاعاقة، تغيير المفاهيم الخاطئة عن عمل الاشخاص المعوقين لدى ارباب العمل والمجتمع، وإنشاء شبكة من الداعمين والمساهمين في مجال دمج الاشخاص المعوقين في مكان العمل، كل ذلك اسهم في تحويل طاقات كثيرين من الاشخاص المعوقين في لبنان، وخاصة في محافظة البقاع التي تحظى بحصة كبيرة من الحرمان والإهمال الرسميين، من طاقات كامنة الى متفاعلة ومنتجة.

طبّقوا القانون!

ورأى رائف انه لا يمكن المبالغة في تحميل الخطة الموعودة من خلال مؤتمر باريس 3 امورا لا تحتلها طبيعتها. فهي ليست استراتيجية التنمية الوطنية، بل هي خطة عمل تتضمن مجموعة من الاجراءات التي تعتبر من وجهة نظر الحكومة مدخلا لعملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، ولا يمكن بالتالي تقليص الفقر من خلال تكافؤ الفرص وبرنامج العمل العالمي من اجل المعوقين. اذا انه يضمن حق المعوقين بالحصول على تربية ملائمة، وخدمات الدعم، والعمالة، والخدمات الطبية، والرياضية، ووسائل النقل العامة، وخدمات أخرى. كما يركز على حق المشاركة يمنح القانون حق العمل للمعوقين، ويعزز فرص عملهم من خلال الزام الشركات باستخدامهم، إذ يحدد القانون النسبة المئوية المفترض حجزها لتوظيف المعوقين (3%) في القطاع العام والخاص ربطاً بعدد الموظفين. يستهدف المشروع كافة شرائح المجتمع اللبناني في منطقة البقاع. اما المستفيدين الاساسيون فهم الاشخاص الذين لديهم حاجات إضافية، وعائلاتهم، لا سيما المعوقون الشباب نظراً لافتقارهم لخطة تأهيل وتوظيف واضحة، والنساء المعوقات بهدف زيادة مشاركتهن وتفعيل دورهن.

قبل الشروع بالعمل في مركز التوظيف التابع للمشروع، كان لا بد من إجراء دراسات متنوعة منها: دراسة واقع عمل الاشخاص الذين لديهم حاجات إضافية في منطقة البقاع في لبنان؛ المصاعب والفرص، شملت العينة 200 شخص في منطقة البقاع. وقد أظهرت الدراسة ان 67% من إجمالي عدد الاشخاص الذين لديهم احتياجات إضافية في منطقة البقاع هم عاطلون عن العمل. وان أغلبية الاشخاص الذين لديهم حاجات إضافية يعملون في مهن خاصة يطغى عليها الطابع العائلي. أما من خلال دراسة



بنسبة مليار دولار. يزيد عدم توظيفهم من اعباء الكلفة الاقتصادية. ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. بينما لو ينخرط الاشخاص المعوقون في سوق العمل فإنهم يرفعون نسبة النمو، ويساهمون بالتالي في خلق فرص عمل لغيرهم. فكلية الإنتاج التي يقوم بها الشخص المعوق تتمتع بقيمة مضافة مرتفعة. ذلك ان توظيف شخص معوق في قطاعات مختلفة، على سبيل المثال في الدراسات او برمجة الكمبيوتر أو إنتاج الذهب غير مكلف أبداً بينما المادة الإنتاجية التي يقدمها تعود بأرباح كبيرة. يبلغ عدد الأشخاص المعوقين في لبنان 400 ألفاً حسب تقدير منظمة الصحة العالمية، ويجب أن تتوازي نسبة المعوقين العاملين مع نسبتهم في المجتمع. ففي لبنان مليون ومئتا عامل ويشكل الناتج المحلي 20 مليار دولار، وبالتالي فإن دمج الأشخاص المعوقين في سوق العمل يزيد الناتج المحلي بنسبة الثلث لكي يصبح 27 ملياراً. إن 35% من المجتمع اللبناني منتج، 210 الاف منهم في القطاع الخاص والباقي في القطاع العام. ومن اجل تحقيق ناتج محلي أكثر عدالة، والناتج المحلي هو مجموع الرواتب والاجور والفوائد والارباح والميزان التجاري والتحويلات من الخارج. يجب ان تتوازي نسبة الاشخاص المعوقين العاملين في المجتمع مع نسبتهم في المجتمع. بما ان 1 من كل اربعة أشخاص من المجتمع اللبناني يعملون يجب ان يكون 1 من كل اربعة من المعوقين يعملون. فكيف ينعكس ذلك على الناتج المحلي؟ إذا حققنا هذه النسبة يصبح الناتج المحلي أكثر عدالة وبالتالي ينمى الاقتصاد من خلال زيادة فرص العمل وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج. تزيد إيرادات الدولة وتزيد مداخيل المؤسسات وبالتالي تزيد نسبة احتساب الناتج المحلي. وإذا ارتفعت نسبة الناتج المحلي ترتفع معها حصة الفرد، كل فرد، في المجتمع اللبناني.

فتح آفاق العمل

رائف أشار الى ان مؤشرات الدراسة المقارنة لآحوال المعيشة في لبنان تبين ضرورة التدخل لمساعدة فئات معينة وضرورة إعطاء مكافحة الفقر بعينه الاقتصادي الأولوية اذ ان المؤشر الوحيد الذي تراجع في الدراسة المقارنة عام 2004 كان الفقر الاقتصادي المتمثل في انخفاض الدخل مقارنة بتكلفة الحياة وعدم توافر فرص العمل الكافية، وهو لا يزال الوجه الاهم للفقر والحرمان في لبنان. فالترابط بين النمو الاقتصادي وبين مكافحة الفقر، عبر العمل المنتج، هو احد المحاور الاهم التي يجب ان تعطى اولوية في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. بالنسبة للاشخاص المعوقين في لبنان، وهم من الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً، فإن عدم تطبيق القانون الذي يحولهم من مستهلكين الى منتجين مشاركين في القوى العاملة في لبنان.

مدخل الى النمو

رائف قال، تبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الاشخاص المعوقين في لبنان 83% حسب دراسة اجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهذا يعني انهم يساهمون ببطء النمو الاقتصادي

مقاربة لتقييم البنك الدولي

للإيرادات، وخصخصة بعض الموجودات الحكومية مما يساعد في إطفاء الدين؛ (ج) زيادة الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، بما فيها الصحة والتعليم وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية لحماية الفقراء والمهمشين؛ و(د) وضع سلم للاولويات في سياسات البنى التحتية بحيث يوفر اقتصاد حديث قائم على الخدمات؛ (...). (التعليم بالخط العريض من عندياتي). قبل مقاربة المحور الأول من تقييم البنك الدولي يتضح انه قائم على فصل منهجي بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي وادعاء ان لا علاقة للمستوى الاقتصادي بالمستوى السياسي يعبر عن ايدولوجية تظهر الاقتصاد، والوصفات الاقتصادية، وكانها فوق السياسة وهو موقف ايدولوجي، بإمتياز، يدخل في حقل تأسيس تربة خصبة على المستوى الاقتصادي ترهن المستوى السياسي والقرار الوطني المستقل لإملاءات وشروط الجهات الدولية المقرضة وللشركات المتعددة الجنسيات التي تهدف الى تحويل الدولة الى شرطي يؤمن لها كافة وسائل الدعم والحماية وسن القوانين التي من شأنها تحويل البلاد الى سوق لتلك الشركات.

تأسيساً على ما تقدم نقارب عناصر المحور الأول من وصفة البنك الدولي، فالعنصر (أ) يطلب من الحكومة اللبنانية تعديلات بنوية لتسهيل الاعمال التجارية لدى القطاع الخاص، على أهمية دور القطاع الخاص وضرورة دعمه إلا ان الاقتصاد لا يمكن ان يقوم عليه وحسب فالقطاع الخاص قطاع من ضمن القطاعات الموجودة في الدولة وليس مطلوباً منه ان يآخذ دور القطاع العام ولكن في وصفة البنك الدولي المطلوب دعم القطاع الخاص دون تطوير القطاع العام فالمطلوب هو بيع القطاع العام لما في ذلك من مساعدة للدولة في إطفاء الدين العام، اي بكلام أكثر وضوحاً تجريد الدولة من قطاعات مدرة للإيرادات وبيعها للقطاع الخاص ومن ثم تصير الدولة بلا موارد. مما يدل على ان وصفة البنك الدولي نظرة احادية الجانب تهدف الى ضرب مفهوم الدولة عبر تجريدها من ممتلكاتها، فبدلاً من تطوير القطاع العام بما لا يتعارض وتسهيل عمل القطاع الخاص في مجالات لاتمس سيادة الدولة ودورها يجب الامعان في افساده وتفكيكه وبالتالي الوصول الى انه قطاع غير منتج وغير مربح يجب التخلص منه للسير في طريق النمو المستدام. والنمو المستدام الذي يعدنا به البنك الدولي ينص في العنصر (ب) على "فرض ضرائب اضافية في القطاع المالي" على قاعدة توزيع الاعباء بشكل متساو. بالفعل يالها من مساواة حيث على الاجير الذي يتقاضى 315000 ليرة لبنانية في الشهر ان يتساوى في دفع الضرائب مع اصحاب رؤوس الاموال، دون الاخذ بعين الاعتبار تنامي القيمة الزائفة لليرة اللبنانية وعدم ملائمة الحد الأدنى للاجور ومتطلبات الحياة الضرورية، على الاجير في وصفة البنك الدولي ان يتساوى مع اصحاب رؤوس الاموال في تحمل الاعباء. وبعد المساواة التي يعدنا بها البنك الدولي يصل في تقييمه الى لزوم ما لايلزم "توفير شبكات الحماية الاجتماعية لحماية الفقراء والمهمشين" (ايضا التعليم بالخط العريض من عندياتي) يتساوى الفقير مع الغني في دفع الضرائب وتحمل المسؤولية ومن ثم تاتي توفير شبكات الحماية الاجتماعية وكانها مئة يمن بما علينا البنك الدولي في تقييمه، والوصفة /التحفة في تقييم البنك الدولي تغيب اسباب الفقر وكان الفقراء ولدوا على هذه الحال وما عليهم سوى البقاء على ما هم عليه بانتظار التمن عليهم، من مالمهم وتعبهم، بشبكات اجتماعية تؤمن لهم الحد الأدنى من التعليم والخدمات الصحية، من جهة، وانتظار من جهة ثانية، مساعدات في مناسبات اجتماعية وانتخابية. اما "المهمشين" فحقيقة لا يعرف من هم ولكن الكيد، واقعبا، ان "المهمشين لم يولدوا مهمشين"، والكيد، لغويًا، ان "المهمشين" وقع عليهم فعل فاعل جعلهم "مهمشين" وبما ان استراتيجيات البنك الدولي لا تعالج اسباب الفقر فانها ايضا لن تعالج اسباب التهميش، والاصح ممنوع معالجة الاسباب المؤدية للفقر والتهميش.

اما الاقتصاد الحديث في مفهوم البنك الدولي فقامم على الخدمات، اي ان الاقتصاد اللبناني ليكون اقتصاداً حديثاً يجب ان يقو على الخدمات فقط عبر تاهيل بنيته التحتية التي من شأنها توفير متطلبات الاقتصاد الحديث الخدماتي دون ان تكون فيه بنية اقتصادية متكاملة مكونة من قطاعات إنتاجية وزراعية وصناعية وصناعية زراعية... الخ الى جانب قطاع الخدمات الذي يلعب دوراً مطوراً ومحفزاً لتطوير القطاعات الاقتصادية، وهنا نسأل البنك الدولي هل يمكن لاقتصاد يقوم على الخدمات فقط ان يؤمن فرص عمل ويقلل من نسبة البطالة؟ وهل هناك اقتصاد في العالم يقوم على قطاع واحد احد بعينه؟ وهل كل اقتصاد غير خدماتي هو اقتصاد غير حديث؟ إذا كان ذلك كذلك، بحسب وصفة البنك الدولي، فماذا يمكن القول عن الاقتصاد الألماني مثلا هل يجوز قول انه اقتصاد غير حديث؟!

ليس مستغرباً ان يطالعنا البنك الدولي بوصفاته التي رهننت معظم بلاد العالم وشعوبها لإرادته، وبالتحديد الادق رهننتها لإرادة القوى المتحكمة بالبنك الدولي، ولكن المستغرب هو إقدام الحكومة اللبنانية على هكذا طلب من جهة عرفت، بالبرهان، بفسادها وفساد من هم على رأسها، وولفوفيتز، وتدميرها لاقتصادات الدول بوصفاتها كانت نتيجتها، على سبيل المثال لا الحصر إفلاس الأرجنتين، وصفات تجعل دول العالم وشعوبها في حالة تسديد دائم ليس للديون وحسب بل ايضا لفائدة الديون.

ان طلب الحكومة اللبنانية من البنك الدولي إجراء تقييم لآثار العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان يدل مرة بعد مرة على انها حكومة، بما هي إستراتيجية للحكومات السابقة، سائرة في طريق رهن البلاد سياسياً واقتصادياً لشروط البنك الدولي وغيره من الجهات الدولية المقرضة، يدل على عدم امتلاكها لبرنامج اقتصادي مالي-اجتماعي من شأنه تطوير الاقتصاد الوطني بما يتلاءم وحاجات الاقتصاد اللبناني.

ربيع أنور

طالعنا البنك الدولي في نشرته الفصلية -الفصل الأول 2007 بتقييم "الآثار الاقتصادية والاجتماعية: من النهوض الى النمو المستدام" الذي نشرته صحيفة الأعمار والاقتصاد في عددها رقم 175 الصادر في الحادي عشر من ايار عام 2007. ونظراً لما يتضمنه التقييم بين طياته من فرض تخطيط للاقتصاد اللبناني بما يتلاءم وايدولوجيته السياسية والاقتصادية، نرى من المهم ان نقاربه، اي التقييم، مقاربة اولية في محاولة منا للوقوف عند المستقبل الاقتصادي الذي يعدنا به البنك الدولي.

قبل البدء بالمقاربة نتوقف عند افتتاحية التقييم حيث يؤكد البنك الدولي فيها على انه "بناء على طلب الحكومة، اعد البنك الدولي تقييماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية للإعتداءات [التعليم بالخط العريض من عندياتي] الأخيرة على لبنان"، أي ان التقييم كان لتلبية طلب الحكومة اللبنانية، لذلك نناقش بداية طلب الحكومة اللبنانية والمناقشة في هذا السياق ليست مناقشة لشخص رئيسها، او اي وزير من وزرائها، من استقلال منهم او من لم يستقل، بل هي نقاش، سريع، للنهج السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي للحكومات التي تعاقبت على لبنان، وكان الرئيس فؤاد السنيورة في منصب وزير المالية في تلك الحكومات، التي وعدتنا بالربيع المقبل على لبنان منذ العام 1992 فكان ربيعها خريفاً بعد خريف اوصلنا الى دين عام قارب عتبة الـ45 مليار دولار أميركي، أي انه نقاش للسياسة المالية-الاقتصادية - الاجتماعية التي أسسها رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري، سياسة تقوم على مبدأ الريعية والسوق، اي على مبدأ الربح السريع وتفكيك القطاع العام بجهد ضربه وبالتالي خصصته وبيعه بأبسط الاسعار الى القطاع الخاص دون التفكير بتطويره. وبناء على سياسة السوق التي ما زالت مستمرة في لبنان طلبت الحكومة اللبنانية من البنك الدولي القيام بتقييم "لإعتداءات" الأخيرة على لبنان. حقيقة لا مبرر لمكنا طلب، فالحكومات اللبنانية دائماً التفتي في بياناتها الوزارية، وتصريحات وزرائها، بقدرات الشعب اللبناني الفكرية والعلمية... الخ اما الممارسة على أرض الواقع فهي دائماً مناقضة للبيانات الوزارية حيث لم تجد الحكومة اللبنانية خبراء في لبنان يمكنهم القيام بتقييم لآثار العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 لذلك طلبت من البنك الدولي القيام نيابة عنها بتقييم آثار الاعتداءات الأخيرة. والطلب هذا يعبر، من جهة ثانية، عن مدى ارتمان الحكومة اللبنانية، مجتمعة، لشروط البنك الدولي، وغيره من الجهات الدولية المقرضة وليس المانحة، وبالتالي الارتمان لتقييم البنك الدولي، وهو ارتمان اقتصادي وسياسي.

والطلب، سالف الذكر، يدل ايضا على عدم امتلاك الحكومة اللبنانية لسياسة اقتصادية-اجتماعية تنموية متكاملة من شأنها تطوير البنية الاجتماعية الشاملة واثراك قطاعاتها في عملية التنمية الاجتماعية، ومؤشراً على ذلك انه كان من واجب الحكومة اللبنانية ان تطلب، مثلاً، من الجامعة اللبنانية، طلباً واستاذة، القيام بإعداد تقييم لآثار العدوان الإسرائيلي على لبنان مما يكسب طلابها خبرة ميدانية باختصاصاتهم، وهو أمر يدخل من ضمن دور الجامعة اللبنانية في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة، عندها لكان التقييم أكثر مصداقية. لكننا انى لحكومة/حكومات تعتمد سياسة السوق والربح السريع ان تفسح المجال للجامعة اللبنانية للقيام بدورها التربوي والتنموي، فالحكومات التي تعاقبت على لبنان منذ ما بعد اتفاق الطائف وحتى تاريخه عيبتها على الجامعة اللبنانية التي تستوعب أكثر من 70% من طلاب لبنان، نقول عيبتها على الجامعة اللبنانية لضربها وافقارها حيث موازنة الجامعة اللبنانية تخفض عاماً بعد عام.

وعليه، ان طلب الحكومة اللبنانية من البنك الدولي اجراء التقييم وعدم الاستفادة من قدرات الجامعة اللبنانية بكل مكوناتها وعدم الاستفادة من الخبراء الموجودين في لبنان كل ذلك يبرهن على عدم وجود سياسة تنموية شاملة تنتهجها الحكومة اللبنانية، بما هي استمرار لنهج الحكومات السابقة، لتعزيز وتطوير المهارات والكفاءات المحلية، بل هي سياسة التزير والارتمان لما يفرض علينا.

أكد التقييم الذي طالعنا به البنك الدولي على ان لبنان تعرض لاعتداءات وانها ادت "الى خسائر بشرية ومادية فادحة... واول ما يستوقفنا هو سؤال: من الذي قام بفعل الاعتداء على لبنان في تموز 2006؟ لا جواب في تحفة تقييم البنك الدولي، حيث المعتدي على لبنان في تقييم البنك الدولي مجهول "الاعتداءات الأخيرة..."، "ادت الاعتداءات الأخيرة التي شهدنا لبنان في صيف العام 2006 الى خسائر بشرية ومادية فادحة". يقرأ الواحد منا ويعاود القراءة على يقين على معرفة فاعل الاعتداء على لبنان فلا يقع على ما يبحث عنه مما يوصله الى نتيجة ان لبنان، بحسب منطق التقييم، قد تعرض في تموز عام 2006 لاعتداء من قبل قوات مريخية. ولكن القاصي والداني يعرف هوية المعتدي على لبنان، انه العدو الإسرائيلي بإستثناء البنك الدولي الذي ارجع فعل الاعتداء على لبنان الى مجهول مما يدخل في مجال عدم تحميل المعتدي مسؤولية ما الحقه بلبنان من خسائر بشرية ومادية فادحة. انما موضوعية البنك الدولي الذي طلبت منه الحكومة اللبنانية القيام بتقييم لآثار العدوان المريخي.

بعد اسناد فعل الاعتداءات على لبنان الى مجهول/مريخي ندخل الى بعض ما ورد في وصفة/تقييم البنك الدولي ورؤيته للخروج مما يعاني منه لبنان، وهي وصفة تقوم على ثلاثة محاور، استراتيجية، للانتقال من مرحلة اعادة الاعمار الى مرحلة النهوض الاقتصادي والنمو المستدام، وفي هذا السياق نتوقف عند المحور الاول وحسب لانه، في ظننا، المحور الاساسي والاكثر مباشرة، حيث يشير الى ضرورة "وجود برنامج اصلاحي متماسك يضم العناصر التالية: (أ) تبادل بنوية تهدف الى تحسين ظروف الاعمال التجارية لدى القطاع الخاص و(ب) احداث تعديلات مالية تؤدي الى توفير موارد عامة اضافية، مع توزيع الاعباء بشكل متساو على المجتمع، (هذا قد يشمل تحسين جباية رسوم الكهرباء، وفرض ضرائب اضافية في القطاع المالي، وغيرهما من الاعمال المدرة

زيادة الإيرادات 1018 ملياراً ليرة.. والنفقات 645 ملياراً عجز موازنة 2007 يتراجع من 40.54% الى 35.17%

اعتماد مبدأ تخفيض معظم المساهمات والمساعدات، وكذلك تخفيض اعتمادات الوفود والمؤتمرات والاعباد والتمثيل والنقل.

ولخط المشروع راتب الشهر الاضافي للاجهزة العسكرية، وزيادة قدرها 7.171 ملياراً ليرة على اعتمادات رئاسة الجمهورية، بالإضافة الى زيادة الاعتماد الملحوظ للمجلس الأعلى للخصخصة قدرها 8.030 مليارات ليرة.

وبلغت أرقام النفقات المقدرة في المشروع 11840 مليار ليرة، مقابل 11195 ملياراً للنفقات الملحوظة في مشروع موازنة العام 2006 أي بزيادة قدرها 645 مليار ليرة. أما الإيرادات العادية في مشروع موازنة 2007 فقدت بـ7675 مليار ليرة، مقابل 6657 ملياراً، ملحوظة في مشروع موازنة 2006 أي بزيادة قدرها 1018 مليار ليرة.

العجز والفاصل
وبلغ العجز المقدر في مشروع الموازنة للسنة الجارية 4165 مليار ليرة، أي ما نسبته 35.17 في المئة، مقابل 4538 مليار ليرة في مشروع موازنة العام 2006، أي ما نسبته 40.54 في المئة، على ان يتم تمويل هذا العجز بسندات خزينة.

وبلغ الفاضل الاول المتوقع 735 مليار ليرة في مشروع موازنة 2007.

اما أبرز النصوص القانونية الواردة في مشروع موازنة العام 2007، فهي:
أ. زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 10 الى 12 في المئة، اعتباراً من 1 كانون الثاني 2008
ب. زيادة الضريبة على الفوائد من 5 الى 7 في المئة، اعتباراً من 1 كانون الثاني 2008

ج. الفاء تدوير الاعتمادات غير المعقودة، ذلك ان التدوير يحد، من جهة، القدرة على ترجمة السياسات القطاعية في الموازنة العامة، ومن جهة اخرى، حصر الاعتمادات المتاحة بمقدرة الادارة على التنفيذ، وتأميناً لعدم تراكم الاعتمادات وتضخيم الارقام غير المرتبطة بمشاريع مدروسة وقابلة للتفيد.

المالية ما يلي:
أقر مجلس الوزراء في جلسته، مشروع الموازنة العامة لسنة 2007 وأحالته إلى مجلس النواب. وقد توقع المشروع زيادة في حجم النفقات بقيمة 645 مليار ليرة، نتيجة تداعيات حرب تموز بشكل رئيسي، فيما قدر زيادة الإيرادات بقيمة 1018 مليار ليرة مقارنة مع العام 2006 ونتيجة هذه التقديرات، توقعت وزارة المالية تراجع عجز الموازنة من 40.54 في المئة العام الماضي الى 35.17 في المئة هذا العام، مع الإشارة إلى ان الحكومة تعتمد القاعدة الإثني عشرية في صرف الاموال للسنة الثالثة على التوالي. كذلك، اشار مشروع الموازنة إلى زيادة في خدمة الدين بمقدار 247 مليار ليرة، في حين بلغت النفقات الاستثمارية المقدرة في المشروع، 1800 مليار ليرة، بما فيها 1200 مليار ليرة كقرض لمؤسسة كهرباء لبنان لتغطية شراء المحركات وخدمة ديون المؤسسة. وبذلك، تكون النفقات الاستثمارية في موازنة 2007 سجلت انخفاصاً قدره 49 مليار ليرة عن مشروع موازنة 2006

وقد جاء في ملخص مشروع القانون المرفق المتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2007 والصادر عن وزارة

الموازنة العامة	عام 2007
الجزء الاول	10,039,248,482,000 ليرة
الجزء الثاني	1,800,751,518,000 ليرة
مجموع الموازنة العامة	11,840,000,000,000 ليرة
موازنة الاتصالات	1,668,083,283,000 ليرة
موازنة مديرية التصيب الوطني	82,000,000,000 ليرة
موازنة المديرية العامة للحدود والشمندر السكري	40,711,500,000 ليرة
مجموع الموازنات الملحقة:	1,790,794,783,000 ليرة
المجموع العام:	13,630,794,783,000 ليرة



Beirut Golden Plaza




حرف نوم لراحتك الناعمة

مه أفتح وأرحم وأجمل القاعات في لبنان لإقامة الأعراس والمناسبات السعيدة

أحد أكبر وأهم النوادي الرياضية للرجال والنساء





قاعات الأوبرا بحجم أجمل السعرات الليلية مع شاشات عملاقة ومأكولات فاخرة



شروع الخطة لمشروع البناء في بيروت
تصميم: 01/450861 - 01/450860 - 01/450859 - 02/215001



صندوق النقد يتوقع وصول النمو الى 3.7% في 2007

دمشق - الاعمار والاقتصاد

شهد الاقتصاد السوري نموا معتدلا خلال السنوات القليلة الماضية والذي يمكن ان يستدل عليه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي سجل متوسط نمو سنوي مركب نسبته 5 في المائة على مدار الأعوام الخمس الماضية. ففي العام 2005، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعا ملحوظا بنحو 18 في المائة، مرتفعا من 1,253.9 مليار ليرة سورية في العام 2004 إلى 1,479.6 مليار ليرة سورية في العام 2005. ويعد ذلك أعلى معدل ارتفاع يحققه نمو الناتج المحلي الإجمالي لسوريا خلال الأعوام القليلة

الماضية. وقد حققت سوريا نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ معدله 4.5 في المائة في العام 2005. كما توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو إلى 3.7 في المائة بالنسبة للعام 2007.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، تشير أرقام ميزانية العام 2006 إلى أنه من المتوقع للإيرادات أن تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو النفقات مما سيسفر عن انخفاض العجز في الميزانية عن العام السابق. وحسب صندوق النقد الدولي، قدرت الإيرادات بما قيمته 431.4 مليار ليرة سورية، أي بارتفاع نسبته 27.5 في المائة في العام 2006. ويقدر للنفقات أن تنمو بنسبة 10.1 في المائة لتصل

زيلير: التنافسية هي الأولوية التي على الصناعة السورية الاخذ بها

افتتحت في دمشق ورشة عمل حول متابعة تنفيذ الميثاق الأوروبي المتوسطي للمشروعات الموقع عام 2004 وذلك في فندق برج الفردوس بدمشق.

وعرض نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبدالله الدردري التغيرات الإيجابية في مؤشرات الصناعة السورية وتحسن معدلات نموها وشروط تبادلها التجاري وارتفاع القيمة المضافة فيها موضحا أن ذلك يعكس الإصلاحات الهيكلية التي أصبحت تعطي ثمارها لكل القطاعات الاقتصادية وخاصة للصناعة. وبين الدردري أن اهتمام الحكومة ينصب على تطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتعزيز دور الشركات المتوسطة والمتوسطة تعد عماد الاقتصاد الوطني والمولد الحقيقي لفرص العمل وتحسين مستوى دخل العاملين فيها واصحابها مؤكدا ضرورة الاستفادة من الميثاق الأوروبي المتوسطي لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية من خلال اختيار عدد من هذه الشركات لتتبعها وتطويرها من النواحي الادارية والتدريبية والتقنية كافة. وذكر ان الحكومة ستعمل خلال المرحلة القادمة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في عدد من المناطق وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية وتنظيم القطاع غير المنظم الذي اصبح قضية

معرفة ماهيتها وواجه الاستفادة منها والتفاعل معها وتبنيها واختيار الكفاءات المناسبة للقيام بالدور المطلوب وتعميم النتائج ووضعها في الإطار العملي لتكون أداة فعالة في التنمية. من جانبه لفت رئيس قسم السياسة والاقتصاد في بعثة المفوضية الأوروبية بدمشق ممثل سفير الاتحاد الأوروبي لوبك زيلير الى ان التنافسية هي اولوية التي يجب على الصناعة السورية الاخذ بها وابداء بنية تمكينية كترط اساسي لخلق بيئة افضل للاعمال و اشار الى ان الميثاق يضع الاساس للعلاقة بين أوروبا وشركائها وابداء المعايير والمعايير المناسبة لانطلاق النشاطات المتوسطة ويقدم اطارا قويا للتعاون الثنائي والاقليمي لافتا الى اهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصادات الوطنية وتبسيط معاملات التعليم والتدريب وزيادة الاعمال بهدف الوصول الى افضل السبل لتمويل هذه الشركات وتطويرها ووصولها الى الاسواق العالمية. وتضمنت الورشة عددا من الموضوعات المتعلقة بتتبع تنفيذ الميثاق الأوروبي المتوسطي واهمية الميثاق لتطوير القطاع الخاص ودور الميثاق في عملية الاصلاح والخطوات المستقبلية للمشروعات في سورية واولويات تنفيذ الميثاق وخطته المستقبلية.

الدردري: تشريعي الاستثمار 8 و 9 شكلا نقلة نوعية في العمل الاستثماري

فضل الجهود الفردية والجماعية لاسرة الاستثمار السورية موضحا ان القانونين الجديدين 8 و 9 الخاصين بالاستثمار شكلا نقلة نوعية في العمل الاستثماري. ودعا الدردري الى حسن استخدام هذين القانونين والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وان يكون هذا العام عام تنموي استثماري بحق مؤكدا ضرورة التدقيق على المشاريع الاستثمارية المشملة وتتبع تنفيذها والعمل على اصحابها على تجاوز المعوقات التي تعترض سبل تنفيذها ووضعها بالخدمة حسب المدد الزمنية المحددة. واعلن ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حقق العام الماضي نسبة نمو وصلت الى 7 بالمائة مؤكدا ضرورة تفعيل نمو القطاعات الأخرى غير النفطية وزيادة الاستثمارات ورفع نسبة النمو فيها. من جهته اشار رئيس مجلس ادارة هيئة

ناقشت اسرة الاستثمار في سورية خلال اجتماعها واقع الاستثمار خلال العام 2006 واهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة ايجابا في مناخ الاستثمار والخطوات المتخذة لتحسين البيئة الاستثمارية والتنظيم المؤسسي له والرؤية المستقبلية للاستثمار والترويج لفرصه.

كما بحثت الاسرة واقع الاستثمار خلال النصف الاول من العام الحالي بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 8 لتشجيع الاستثمار والرسوم التشريعي رقم 9 لاجراءات هيئة الاستثمار السورية اضافة الى اهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المستثمرين ووسائل تبسيط الاجراءات الاستثمارية وتتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري ان سورية شهدت خلال العام الماضي نهضة استثمارية شاملة

شركة نور الكويتية تشغل مصفاة دير الزور بقدرة انتاجية تبلغ 140 الف برميل يوميا

وقعت وزارة النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية وشركة نور للاستثمار المالي الكويتية مذكرة تفاهم لانشاء وتشغيل مصفاة دير الزور باستطاعة تقدر بـ 140 الف برميل في اليوم. وتتضمن مذكرة التفاهم على ان تتولى شركة نور تشكيل تحالف بقيادتها ويضم رجال اعمال ومؤسسات وشركات من الجنسية السورية والعربية والاجنبية بغرض اقامة وتشغيل المشروع. كما تنص المذكرة على ان تلتزم شركة نور بالبدء بتأسيس شركة المشروع على شكل شركة مساهمة مغلقة في الجمهورية العربية السورية براس مال يتناسب مع تحقيق غاياتها لتخصير الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية اللازمة للمشروع والاتفاق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع على ان يتم هذا التأسيس وتحضير

الدراسات خلال تسعة اشهر من تاريخ دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ. يذكر ان مشروع انشاء مصفاة نفط دير الزور والذي تشارك في تمويله مؤسسة التامينات الاجتماعية ومؤسسة التامين السورية هو من بين اكثر 100 مشروع في سورية وفق قانون الاستثمار رقم 1 الذي انهي العمل به مؤخرا حيث تقدر تكلفته الاجمالية بـ 1.5 مليار دولار.

2 مليار ليرة كلفة سوق البناء المتخصص بالتجارة والصناعة

جاذب للاستثمارات وتوفر الامن والايمان فيها دفعه لاقامة هذا المشروع اضافة الى رغبته في المساهمة في دفع وتيرة نمو الاقتصاد السوري املا ان ينفذ المشروع ويوضح بالاستثمار في اسرع وقت ممكن. ورأى مدير الشركة المنفذة للمشروع محمد صبحي الهوى ان هذا المشروع من شأنه اعادة طابع الاسواق المتخصصة في دمشق التي اشتهرت بها على مدى قرون عديدة والمساهمة في انتقال كتل كبيرة من المحال غير المنظمة والتي تتعامل في تجارة مواد البناء في مدينة دمشق وتوضعها في مكان واحد الامر الذي يسهل عمليات التسوق ويخفف من الضغط على مركز المدينة.

واحد موضحا ان سورية قدمت وتقدم كافة التسهيلات للمستثمرين العرب والايانب من اجل اقامة استثمارات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في سورية وتوفر العديد من فرص العمل.

ويعد المشروع الذي تقيمه مجموعة عبد السعودية على مساحة تبلغ 150 دونما ويتألف من محال تجارية ومجمعات وحدائق ومساحات خضراء ومطاعم ومرافق خدمية متنوعة حيث تصل نسبة البناء الى 25 بالمائة من المساحة الكلية للسوق. وأكد نقيب المهندسين حسن ماجد على اهمية هذا المشروع بالنسبة لقطاع البناء والعقارات في سورية من خلال توفير الحصول على مواد البناء في مكان

واحد موضحا ان سورية قدمت وتقدم كافة التسهيلات للمستثمرين العرب والايانب من اجل اقامة استثمارات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في سورية وتوفر العديد من فرص العمل.

2.2 مليون يورو لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي

القطاعات والأنشطة الصناعية الأخرى. ولفت اللحام الى بدء عملية التحديث والتطوير الصناعي في سورية وضرورة توفير كافة الشروط والمستلزمات البشرية والمادية لنجاحها واستمرارها وتجاوب بيئة العمل المحيطة بها معها والمساهمة في نقل مخرجاتها ونتاجها الى كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى.

وأكد معاون وزير الصناعة والمدير الوطني لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي فؤاد اللحام أهمية هذا البرنامج من أجل تحديث وتطوير الصناعة السورية الذي أصبح مهمة وطنية ملحة بكافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أملا أن يكون هذا البرنامج بداية جادة وسليمة لتطوير الصناعة السورية وان يتحول الى عنصر محرض على توسيع نطاق هذا المشروع وتنفيذ غيره من المشاريع المشابهة لتشمل أكبر عدد من الشركات التي تحتاج الى تطوير وتحديث. وأشار اللحام الى أهمية مساهمة هذا البرنامج في خلق تفاعل متبادل بين مختلف القطاعات والأنشطة الصناعية ذات العلاقة وبما يعكس ايجابا على مسيرة التنمية الصناعية في سورية مؤكدا على ضرورة تنفيذ هذا البرنامج وتوفير الدعم اللازم له والاستفادة من الخبرات التي يوفرها ونقلها الى

الشركات في الحصول على الشهادات وتطبيق المعايير الدولية وتعزيز المراكز التقنية والمؤسسات الداعمة للقطاع النسيجي ومساعدة 15 شركة من خلال تشجيع الشراكة الاستثمارية مع شركات اجنبية في مجال نقل التكنولوجيا ومشاريع مشتركة والعبور الى الاسواق الدولية.

وأطلقت وزارة الصناعة برنامج التحديث والتطوير الصناعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو ومؤسسة التعاون الايطالي للتنمية حيث تموله الأخيرة بمبلغ يصل الى 2.2 مليون يورو ويستمر لغاية العام القادم. ويسعى البرنامج الى تطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص مع التركيز على سلسلة القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس من خلال الاستفادة من الفرص الناشئة في الاسواق الاقليمية والعالمية، كما يعمل هذا البرنامج على تزويد وزارة الصناعة والقطاع الصناعي الخاص بالمساعدة الفنية اللازمة لانشاء برنامج التطوير والتحديث الوطني الرامي الى رفع القدرة التنافسية والانتاجية للقطاع الصناعي بشكل عام. ويهدف البرنامج الى صياغة برنامج وطني للتحديث والتطوير الصناعي يتضمن الية لتمويل وبناء القدرات الوطنية في مجال اعادة الهيكلة والتحديث والتطوير على مستوى الحكومة والقطاع الخاص اضافة الى تحديث وتطوير 40 شركة من القطاع النسيجي على اساس تجريبي فيما يتعلق بتحسين نوعية الانتاج والالتزام بالمعايير الدولية، وتعزيز دور الادارات المعنية في وزارة الصناعة في مجال تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا ودعم

دول الخليج .. محرك رئيسي لتدفق الاستثمارات عالمياً

”ماكينزي“: النفط يجعل المنطقة لاعباً مهماً في تمويل ”طريق الحرير“ الجديد

لاكتتاب العام أو من خلال تشجيع الشركات الاستثمارية التابعة لها على التداول بصورة أكثر فعالية.

وقال التقرير ان مثل هذه المبادرات من شأنها ان تساعد على خلق أسواق السيولة التي تحتاجها المنطقة بشكل حقيقي في المرحلة الراهنة.

3 تريليونات دولار ”نفتية“..

توقع التقرير أن تصل عائدات دول مجلس التعاون من صادرات النفط الخام الى ما يتراوح بين 2 الى 3 تريليونات دولار على مدى العقد المقبل، وتمثل هذه العائدات المائلة فرصاً كبيرة أمام دول المنطقة تساعدها في جهودها الرامية لخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، فرص عمل متميزة في القطاع الخاص وبضعف مستوى الرواتب الممنوحة حالياً.

وقال التقرير ان مبادرات دول المجلس والتي مازالت في بدايتها تبدو واعدة بالفعل، مضيفاً ان هناك حاجة ماسة للإصلاح وعلى 3 محاور رئيسية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة المتميزة وهذه المحاور هي أسواق العمل والتعليم وأسواق المال. ويراي مجموعة ماكينزي فان هذه البرامج الإصلاحية هي السبيل الوحيد الذي يمكن ان تبني من خلاله دول مجلس التعاون اقتصادات حديثة قادرة على خلق قيمة حقيقية من خلال الانتاجية عبر توزيع الثروات المكتسبة من موارد قابلة للنضوب.

اعتماد قطر على النفط صفر في المئة في الـ 2020

قدم وزير المالية القائم بأعمال وزير الاقتصاد والتجارة يوسف حسين كمال ملخصاً عن الرؤية الاقتصادية لقطر موضحاً ان قطر تعززت وضع معايير وطنية لحوكمة الشركات بعد إجراء الدراسات الوافية.

وأضاف في تصريحات عقب افتتاحه مؤتمر حوكمة الشركات في قطر الى انه قد تم الانتهاء من إعداد اللوائح الخاصة بميثاق قطر للأوراق المالية، كما تم استئجار مقر لهيئة الأوراق المالية وأصبح جاهزاً.

وفي ما يتعلق بمستويات وضع التصاميم في قطر حالياً، أوضح ان أي نموذج وان يصاحبه تضخم، موضحاً ان معدل النمو في دولة قطر يبلغ نحو 25 في المائة، لكن الالام من ذلك ان التضخم أقل من معدل النمو، وقال ان الناتج القومي الإجمالي ينمو بشكل حقيقي بنسبة 11 إلى 13 في المائة.

ومن جهة أخرى أشار الى ان الاعتماد على النفط والغاز سيتوقف عند معدل 20 في المئة سنة 2015 وصفر في المئة في الـ 2020.

عما في الأداء مع سعي الشركات الدؤوب الى استخدام أرخص العمالة تكلفة على مستوى المنطقة من دون إيلاء الاهتمام الكافي للاستثمار في القوى العاملة من المواطنين أو في حفز وزيادة مستويات انتاجية الالبي العاملة.

وأكد التقرير ضرورة تطبيق برامج لإصلاح أسواق العمل في دول مجلس التعاون بصورة جذرية بهدف تحرير قدرة القطاع الخاص على خلق المزيد من فرص العمل مشيراً الى أهمية زيادة انتاجية العمالة ليتمكن القطاع الخاص بذلك من تقديم رواتب وأجور مناسبة لمواطني دول المجلس.

لكنه لفت الى ان انتاجية القطاعات الخاصة في دول المنطقة تراجعت على مدى العقد الماضي بما يتراوح بين 20 و35% نتيجة اعتماد الشركات على العمالة منخفضة التكلفة وتجنب الاستثمارات الرأسمالية القادرة على تقديم فرص عمل مجزية الاجر ومنتجة. وتري مجموعة ”ماكينزي“ ان الخطوة الاولى الواجب على دول المجلس اتباعها على مسار اصلاح أسواق العمل هي تشديد سياسات الهجرة للحد من اعتماد الشركات على العمالة الاجنبية. أما الخطوة التالية فهي رفع تكلفة العمالة الاجنبية كان يتم فرض ضرائب على الراغبين في تعيين موظفين اجانب.

التأشوات المطلوب: الشفافية.. حماية حقوق المساهمين وحوكمة الشركات

ركز تقرير ماكينزي على أهمية الشفافية وحماية حقوق المساهمين وتطبيق معايير حوكمة الشركات السليمة لتحقيق أهداف الفعالية والحد من أنشطة المضاربة

وتحري حركة المستثمرين، بحيث تتركز خطواتهم وقراراتهم الاستثمارية على الأسس السوقية.

وقال التقرير ان على حكومات دول المجلس كذلك ان تعمل على تشجيع أسواق السندات الصغيرة التي تفتقر الى السيولة الكافية من خلال اصدار السندات بصورة دورية لخلق منحنى ربحية وللمساعدة الاسواق على تحديد الأسعار بصورة أكثر فعالية.

قيمة أسواق المال الخليجية تنمو 39% سنوياً

أشار تقرير ماكينزي الى أن أسواق الأسهم في المنطقة بدأت تتضج بصورة ملحوظة، حيث نمت قيمتها الاجمالية من 135 مليار دولار عام 2001 الى 694 مليار دولار في 2006 اي بمعدل نمو سنوي يصل الى 39%.

وقال ان نسبة رسملة هذه الأسواق الى إجمالي الناتج المحلي تفوق نظيرتها في أكثر الأسواق الناشئة سخونة وحيوية مثل الصين والهند، بل هي تتماشى بصورة أكبر مع الأسواق الأكثر نضجاً في الدول المتقدمة، بيد ان التقرير أكد ان الفرصة ستكون سانحة أمام أسواق الأسهم في دول المجلس للتطور والنمو بصورة أكبر في حال قامت الحكومات بدعمها بصورة مباشرة من خلال تعويم وطرح أسهم الشركات المملوكة لها



العاملة في دول المنطقة وصلت بالفعل الى مستويات خطيرة، حيث تظهر التقديرات الرسمية وصول معدلات في السعودية الى 11% في 2005 في حين بلغ مستوى البطالة ما يتراوح بين الافراد في الفئة العمرية من 20 الى 24 عاماً حوالي 28%. وتقدر البيانات غير الرسمية المستوى العام للبطالة في السعودية والبحرين وسلطنة عمان بحوالي 15% كما تصل نسبة البطالة بين الشباب من 16 الى 24 عاماً في هذه الدول الى 35%.

متطلبات السوق

وتطبق دول مجلس التعاون نموذجاً مغايراً تماماً للنموذج العالمي في ما يخص سياسات العمالة الوافدة والهجرة المتعارف عليه في غالبية دول العالم هو

تطبيق سياسات هجرة متشددة في الوقت الذي توفر ظروفاً واجواءً تتسم بالمرونة في أسواق العمل. فعلى سبيل المثال تفرض هذه الدول شروطاً وقيوداً صعبة نسبياً على تراخيص العمل لكنها تيسر وتبسط الاجراءات الخاصة بالانتقال من عمل الى آخر بعد حصول المرء على ترخيص العمل.

وتهدف سياسات الهجرة المعتمدة الى حماية أبناء البلد وغالباً ما يتم منح الأجانب تراخيص عمل عندما تفتقر الدولة الى عمالة محلية قادرة على تغطية متطلبات هذا المجال، فمصلحة المواطنين تأتي دوماً في المقدمة قبل مصلحة الشركات.

أما النموذج المطبق في دول المجلس فهو مختلف إذ تفرض هذه الدول سياسات هجرة مرنة في ذات الوقت الذي تعاني فيه أسواق العمل من القيود.

أسواق العمل

وبمثل الأجانب حوالي 40% من إجمالي أفراد القوى العاملة في دول مجلس التعاون، وتصل هذه النسبة الى 90% تقريبا في بعض الدول. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسات بحسب التقرير تراجعاً

ووفق بيانات ”دويتشه بنك“ قفز التضخم في الخليج الى 5.15% في شهر آذار مقارنة بالمعدل التاريخي البالغ أقل من 2%. وأثار هبوط الدولار وارتفاع التضخم كتهمة بان المصارف المركزية الخليجية ستعيد تقويم عملاتها المرتبطة بالدولار لحماية اقتصاداتها من ارتفاع كلفة بعض الواردات.

وأقلت الكويت باللوم في تنامي التضخم على هبوط الدولار الذي انخفض الى مستوى قياسي امام اليورو. وأوردت وكالة الانباء الكويتية تقريراً اعتبر ربط العملة الكويتية بالدولار ”مصدر متاعب“.

ودعا خان دول الخليج الى الاستمرار في ربط عملاتها بالدولار ”لان ربطها بعملات أخرى لن يحد كثيراً من التضخم، وربما يهدد الصورة السائدة عن عملات الخليج كعملات مستقرة“ واكمل ناصحاً ”الابقاء على عملية الربط فالتضخم لا يأتي من هبوط قيمة الدولار، وانما اساساً من قيود الطاقة المحلية“.

وما حديث خان ونصائحه الا دليل على مدى ارتباط الدولار بالبتروول ومدى أهمية استثمارات النفط لدعم الدولار وتخفيف اعباء العجز في الميزانية الاميركية. وعلى سبيل الذكر فقط، كون العراق كان يعد من احد دول الخليج، وفقاً لدراسة اعدتها شركة ”آي اتش اس“ ان حجم الاحتياطي النفطي العراقي قد يكون أكبر من التقديرات الحالية بمقدار الضعف، مشيرة الى ان انتاج البلد قد يتضاعف في غضون 5 سنوات. ويقول

القديم في حين ينطوي الثاني على خلق الجديد. ولإصلاح القديم قامت المملكة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية وخفض التعريفات الجمركية وخصصت نظام الاتصالات واستعدت لتحرير قطاع الطيران اما الخلق الجديد فتمثل في اطلاقها مبادرة بقيمة 200 مليار دولار لتطوير مدن ومناطق اقتصادية جديدة متباعدة فيها نظم واجراءات مواتية للقطاعات الخاصة.

قوى عاملة

تعد تركيبة مواطني دول المجلس الأصغر والأسرع نمواً على مستوى العالم فعلى سبيل المثال 61% من مواطني المملكة العربية السعودية تقل اعمارهم عن 25 عاماً مقارنة بحوالي 50% في الهند و39% في الصين وحوالي 30% في أوروبا.

ويعد هذا الأمر ميزة بالنسبة لدول المجلس فلدنياً قوى عاملة صغيرة تمثل جزءاً مهماً من أصولها خاصة ان دول المنطقة تسعى جاهدة لتطوير قطاعاتها الخاصة وحفز نموها الاقتصادي. بيد ان شباب مواطني دول المجلس وفقاً للتقرير يواجهون مشكلة خطيرة تتمثل في امكان التوظيف في تخصصات تقل عن امكاناتهم او حتى امكان عدم التوظيف على الإطلاق وعجزا التقرير السبب في ذلك الى اخفاق النظم التعليمية في اعداد المواطنين لمواجهة متطلبات العمل في القطاع الخاص.

ونوه تقرير ماكينزي الى أن دول المجلس قدمت لمواطنيها خلال فترات الازدهار النفطي السابقة فرصاً للعمل في الهيئات الحكومية وبرواتب تزيد على ضعف الاجور في القطاع الخاص لوظائف مماثلة لكن القطاعات الحكومية في دول المجلس وصلت اليوم الى حالة تشبع فانمو في فرص العمل لم يواز النمو السكاني كما لم تتم الاجور أيضاً بما يتوافق مع مستوى النمو في معدلات التضخم. ونبه التقرير الى نمو معدلات البطالة ومعدلات التوظيف في تخصصات تقل عن دراسات وامكانات أفراد القوى

3 أضعاف مستوياتها السابقة خلال الفترة من عام 2002 وحتى 2006، لترتفع من 100 مليار دولار الى ما يزيد على 325 مليار دولار. وخلال الفترة نفسها زاد الانفاق الحكومي لدول المجلس بصورة متواضعة نسبياً إذ نما بمعدل 74% من 119 مليار دولار الى 207 مليارات دولار.

الإصلاح

وتركز القسط الأكبر من النفقات الجديدة في مبادرات لتمويل مشاريع الرعاية الصحية والتعليم.

وفضلاً عن ذلك فان غالبية الزيادة في عائدات المنطقة وجهت لأغراض خفض الديون الخارجية لبعض دول المجلس حيث نمت هذه الديون بشكل ملحوظ خلال الثمانينات والتسعينات.

وقال التقرير ان ديون السعودية الخارجية على سبيل المثال تراجعت من 97% من إجمالي الناتج المحلي عام 2002 الى حوالي 41% من الناتج المحلي في 2005 وتراجع بالمثل دين الكويت خلال الفترة نفسها من 32% من إجمالي ناتجها المحلي الى ما يقل عن 17%.

وأوضح التقرير ان دول المنطقة مضت على طريق الإصلاح بسرعات متفاوتة مشيراً الى وجود عامل حيوي أثر في خطى الإصلاح والتمثل في النسبة بين انتاج النفط والغاز وبين عدد السكان، فالدول صاحبة نسبة الانتاج الأقل للفرد واجهت صعوبة أكبر في الحفاظ على مستويات معيشة مرتفعة لمواطنيها، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية، فعلى الرغم من انتاجها العالمي من النفط فان نسبة الانتاج الى عدد السكان تصل الى السدس مقارنة بالامارات. ويوقف النمو في عدد سكان المملكة مستوى نمو انتاجيتها من النفط والغاز وهي بالتالي تواجه ضغوطات متنامية لإصلاح نموذجها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ما شجعها بحسب التقرير على اقرار نظام يعتمد على محورين يقوم الاول على اصلاح

أظهر تقرير اقتصادي ان جهود المنطقة الرامية الى توسيع قاعدة النمو الاقتصادي أسهمت في جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة لتنمو تدفقاتها من مبلغ يقل عن ملياري دولار عام 2001 الى ما يزيد على 20 مليار دولار في 2005.

وأضاف التقرير الذي أعدته مجموعة ”ماكينزي“ الدولية ان دول المنطقة تخطط لتنفيذ مشاريع تطوير بنية تحتية تزيد قيمتها الاجمالية على التريليون دولار ومن المنتظر ان يتضاعف الرقم على مدى العقود الثلاثة المقبلة ليصل الى 3 تريليونات دولار.

وقال ان هذا التوجه من شأنه ان يحد ذاته ان يسهم في دمج اقتصادات دول مجلس التعاون ضمن نسج الاقتصاد العالمي ويوفر بذلك حوافز إضافية للإصلاح.

وشدد التقرير على ان جهود الإصلاح المنتظرة في دول مجلس التعاون الخليجي ستسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بعيداً عن الساحة النفطية.

وبحسب تقرير ماكينزي فان متوسط النمو الذي شهدته دول مجلس التعاون على مدى السنوات القليلة الماضية والذي يقدر بحوالي 7% لا يعكس بشكل كاف قوة النمو الاقتصادي للمنطقة، مشيراً الى ان معدل النمو الاسمي لدول المنطقة بلغ خلال الفترة من عام 2003 وحتى عام 2005 ما يزيد على 20% سنوياً لتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في مستوى متقدم بين الدول الاسرع نمواً في العالم. ويعكس النمو الاسمي صورة أكثر دقة لحقيقة الأداء الاقتصادي في دول المنطقة، وذلك لان النمو الحقيقي يتعامل مع الارتفاع في أسعار النفط على انه تضخم كما انه يأخذ كذلك حقيقة احتساب العائدات النفطية بالدولار في الحسبان.

مركز التدفقات الاستثمارية

وركز التقرير بصورة واضحة على دور دول مجلس التعاون كمحرك رئيسي لتدفقات الاستثمارات العالمية مشيراً الى أن ما يطرأ على المنطقة من تطورات وما يتم فيها من مشاريع تنمية وإصلاح يؤثر ويشكل مباشرة في حركة تدفقات الاستثمارات الاجنبية وبصورة متزايدة.

وقال ان هذه الآثار بالفعل ظاهرة وملحوظة وأبرزها اقبال دول المجلس في الفترة الأخيرة على توظيف استثماراتها من عائدات تصدير البترول في دول آسيا وأفريقيا بعد ان ركزت حافظاتها الاستثمارية قبل 5 سنوات بصورة أكبر على استثمارات في أميركا الشمالية وأوروبا. وأضاف ان استمرار التوجه الراهن سوف يجعل دول المنطقة تلعب دوراً محورياً في تحويل دخل النفط من الغرب الى استثماراتها في الشرق لتشارك دول المجلس بذلك كلاعب رئيسي في تمويل ”طريق الحرير“ جديد.

وقال التقرير ان عائدات دول مجلس التعاون من صادرات النفط والغاز نمت الى

دول ”التعاون الخليجي“ محرك اساسي لاقتصاد العالم .. و صندوق النقد ينصحها بإبقاء ارتباط عملتها بالدولار

يتخذ المحافظون“. ما يعني ان القرار سياسي في الجوهر. حيث عملات كل من الامارات والمملكة والكويت وقطر وعمان والبحرين ترتبط بالدولار.

ويقول السويدي ان المحافظين قد يقررون ربط العملات بعملة أخرى او سلة عملات لكنه رفض الافصاح عن العملات التي تجري دراستها. مضيفاً ان التضخم المستورد مسألة والضغوط الدولية مسألة أخرى. ويقول أمين عام دول مجلس التعاون الخليجي، عبد الرحمن العطية، ان العملة الاجنبية الاساسية لدى المصرف المركزي الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي ستكون الدولار لكن يتعين على المصرف البحث عن سبل لتوزيع عملاته والابتعاد عن الدولار.

ويقول الرئيس التنفيذي لبنك عمان المركزي، حمود سنجور، ان السلطنة ليس لديها خطط لرفع قيمة عملتها الريال وان ”عمان ليس لديها نية لتغيير ربط العملة“.

وهذا ما يعيدنا ايضا الى طرح السؤال هل سوف تفك دول مجلس الخليج العربي ارتباط عملتها بالدولار؟ تبقى الاجابة مرتبطة بمدى التطورات السياسية خاصة بعد ان تباطأ نمو الاقتصاد الاميركي الى حدود 1.3% في الربع الاول من عام 2007.

وبذلك يكون هذا الارتباط القائم ما بين نقاط المثلث الذهبي-الدولار، والنفط الاستهلاك هو الجوهر المحرك للاقتصاد العالمي المرتبط بقرارات سياسية تحدد مصيره.

ووفق بيانات ”دويتشه بنك“ قفز التضخم في الخليج الى 5.15% في شهر آذار مقارنة بالمعدل التاريخي البالغ أقل من 2%. وأثار هبوط الدولار وارتفاع التضخم كتهمة بان المصارف المركزية الخليجية ستعيد تقويم عملاتها المرتبطة بالدولار لحماية اقتصاداتها من ارتفاع كلفة بعض الواردات.

وأقلت الكويت باللوم في تنامي التضخم على هبوط الدولار الذي انخفض الى مستوى قياسي امام اليورو. وأوردت وكالة الانباء الكويتية تقريراً اعتبر ربط العملة الكويتية بالدولار ”مصدر متاعب“.

ودعا خان دول الخليج الى الاستمرار في ربط عملاتها بالدولار ”لان ربطها بعملات أخرى لن يحد كثيراً من التضخم، وربما يهدد الصورة السائدة عن عملات الخليج كعملات مستقرة“ واكمل ناصحاً ”الابقاء على عملية الربط فالتضخم لا يأتي من هبوط قيمة الدولار، وانما اساساً من قيود الطاقة المحلية“.

وما حديث خان ونصائحه الا دليل على مدى ارتباط الدولار بالبتروول ومدى أهمية استثمارات النفط لدعم الدولار وتخفيف اعباء العجز في الميزانية الاميركية. وعلى سبيل الذكر فقط، كون العراق كان يعد من احد دول الخليج، وفقاً لدراسة اعدتها شركة ”آي اتش اس“ ان حجم الاحتياطي النفطي العراقي قد يكون أكبر من التقديرات الحالية بمقدار الضعف، مشيرة الى ان انتاج البلد قد يتضاعف في غضون 5 سنوات. ويقول

ووفق بيانات ”دويتشه بنك“ قفز التضخم في الخليج الى 5.15% في شهر آذار مقارنة بالمعدل التاريخي البالغ أقل من 2%. وأثار هبوط الدولار وارتفاع التضخم كتهمة بان المصارف المركزية الخليجية ستعيد تقويم عملاتها المرتبطة بالدولار لحماية اقتصاداتها من ارتفاع كلفة بعض الواردات.

وأقلت الكويت باللوم في تنامي التضخم على هبوط الدولار الذي انخفض الى مستوى قياسي امام اليورو. وأوردت وكالة الانباء الكويتية تقريراً اعتبر ربط العملة الكويتية بالدولار ”مصدر متاعب“.

وهناك تقارير دولية ومحلية عدة تتشابه في رؤيتها مع هذا التقرير وما يمكن لحظه في جميع هذه التقارير ان المحاور الاساسية فيها هي ارتباط الدولار بالنفط وأهمية النفط في الاقتصاد وأخيراً، وليس آخره، الاستهلاك.

من هنا دعا المدير الاقليمي لصندوق النقد الدولي، محسن خان، دول الخليج العربية المنتجة للنفط الى ”مواصلة الانفاق لتقليص فوائض ميزان المعاملات الجارية، والحد من الاختلالات التجارية العالمية، على رغم ارتفاع التضخم في بعض دول الخليج“.

ويتوقع الصندوق ان تصل الواردات الخليجية الى مستوى قياسي هذه السنة مع انفاق الحكومات مزيداً من ايرادات النفط ما يخفف من الضغط على العجز المتفاقم في ميزان المعاملات الجارية الاميركية، الذي يهدد بدوره مدخرات المنطقة المقومة اساساً بالدولار. حيث يقول خان ”شجعنا دول الخليج على مزيد من الانفاق، وهو ما نفعه الآن، ويقوم المسؤولون هناك بما عليهم للحد من الاختلالات العالمية“. مضيفاً ان حكومات دول الخليج العربية تستثمر فوائضها النفطية في اذون الخزانة الاميركية، ما يساعده في تمويل العجز التجاري الاميركي، مشيراً الى انه في عام 2006 بدأت حكومات الخليج تزيد انفاقها على مشاريع النفط والغاز والعقارات.

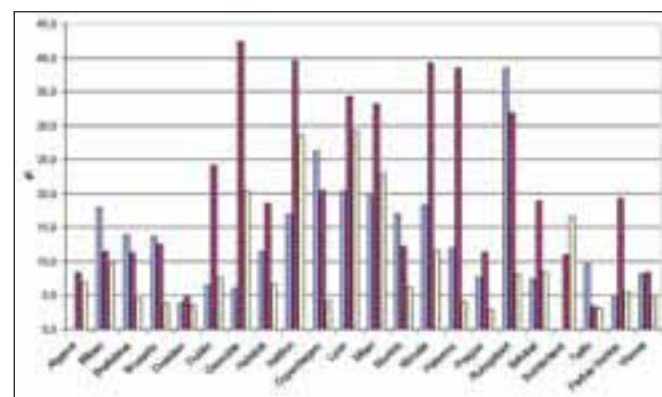
وتوقع خان ارتفاع انفاق حكومات الخليج وصافي اقراضها من إجمالي الناتج المحلي عام 2007 الى 30% في مقابل

صدرت دراسة دولية اجرتها شركة ”ليمان برودرز“ وتقول فيها بان طفرة الدولارات النفطية وحركة إعادة توليد البترول دولار التي تشهدتها المنطقة حالياً تشكل الالامس في بناء الاقتصاد الجديد لمنطقة الشرق الاوسط. واكد رئيس اقتصادي الطاقة في شركة ادوارد موريس ان دول مجلس التعاون الخليجي تبذل جهوداً كبيرة لتجنب حدوث ركود بعد انتهاء الطفرة النفطية الحالية مشابهة لما حصل خلال 2002 و1985، وذلك من خلال الاستثمار المركز في تطوير بنائها التحتية وقاعدتها الاقتصادية.

كما تؤكد الدراسة ان مصدري الهيدروكربون في المنطقة في طريقهم ليكونوا القوة العظمى في اقتصاد العالم وان استثماراتهم ستساعد في بناء أسواق مالية اقليمية قوية وستثبت أهمية المنطقة بوصفها المحرك الاهم للنمو الدولي. كما أكدت ان دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت احد اهم التحديات وهو المحافظة على نمو فرص التوظيف؛ خصوصاً ان هذه الدول تواجه زيادة في كثافة السكان تعد بين الاعلى في العالم. وقال الرئيس التنفيذي في الشرق الاوسط للشركة التي اعدت الدراسة، جيميل الاخرس، ان التدفقات النقدية في الخليج ادت الى زيادة الانفاق الحكومي الذي رفع معدلات النمو بعيداً عن الاعتماد على القطاع النفطي.

اما موريس فيقول ان المتوقع رؤية شرق اوسط جديد يعتبر المحرك الاكثر أهمية في عجلة النمو على المستوى العالمي.

مؤشرات ... مؤشرات



440 مليار دولار
قيمة مشاريع البناء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال محافظ مصرف الإمارات المركزي ناصر السويدي إن نقص المساكن والمكاتب هو السبب وراء ارتفاع معدل التضخم.

3 ملايين
عدد العاطلين عن العمل في إيران، ويبلغ عدد سكان إيران نحو 70.472 مليون نسمة منهم 13 مليون نسمة في طهران. وذلك وفق أحدث المسوح التي قامت بها هيئة الإحصاء الإيرانية.

2.9 ألف مليار دولار
ميزانية الدولة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية للعام المالي 2008، وقد أعلنت الغالبية الديمقراطية في الكونغرس اتفاقاً على الخطوط العريضة للميزانية.

82 مليار ريال سعودي
حجم الاستثمار العقاري في السعودية خلال السنوات الثلاث المقبلة، وذلك نتيجة تحول جزء كبير من السيولة المستثمرة في سوق الأسهم إلى العقارات باعتبارها ملاذاً آمناً.

0.6 في المئة
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الياباني بين كانون الثاني وأذار بالمقارنة بالربع السابق أي أقل من توقعات السوق عند 0.7 في المئة، ما دفع المركزي إلى تثبيت سعر الفائدة عند 0.5 في المئة.

17.4 في المئة
ارتفاع الإنتاج الصناعي في الصين خلال نيسان الماضي، وانخفضت نسبة ارتفاع النمو الشهري 0.2 في المئة مقارنة مع الشهر السابق.

11.6 مليار دولار
دفعتها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لشركة جنرال إلكتريك مقابل شراء قطاع الصناعات البلاستيكية.

يونكتاد: 300 مليون طن من الطاقة الانتاجية الجديدة لفلز الحديد تدخل قيد التنفيذ في 2007



بعد أن وصل النمو العالمي الاقتصادي الى ذروته في عام 2004 عاد لينخفض في عام 2005 ويعود سبب ذلك الى ضعف النشاط الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وعدد من الأسواق الناشئة. وانصف عام 2006 بالتوسع التجاري وسجلت الولايات المتحدة الأميركية أفضل سنة بالنسبة لصادراتها إلا أن عجزها التجاري استمر في النمو. ويمكن لحظ هذا كون عام 2006 شهد نمواً في الاقتصاد العالمي حيث تساوى نمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم الى حدود 3.7%. ومن المتوقع أن يشهد عام 2007 هبوط معتدل في النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن الاسس الاقتصادية في العالم متينة بما فيه الكفاية لإبقاء النمو العالمي قريباً من 3%.

كون المعادن هي جزءاً أساسياً في الاقتصاد العالمي فهي صاحبة تأثير في نشاطه أو تناطحه فقد شهدت أسعارها ارتفاعاً حاداً في عام 2005 وتحديداً بأسعار الحديد واليورانيوم والزنك والنحاس وكان لارتفاع الاسعار هذا تأثيره القوي حيث اعتبر أنه أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع الحاد لقيمة تجارة المعادن الخام واللافنديتات.

وإذا ما نظرنا الى التطورات منذ عامين نرى أن تجارة البضائع المصنعة بقيت خلف النمو المتوقع لها مقارنة مع تجارة البضائع بشكل عام في عام 2005. ومن بين البضائع المصنعة كان الحديد والصلب هما المنتجان اللذان شهدا ارتفاعاً في أسعارهما وصل الى حد الرقمين.

كون المعادن تدخل بشكل اساسي في صناعة السيارات فهذا الارتفاع في أسعارها كان له أيضاً تأثيره على هذه الصناعة فقد شهدت صناعة السيارات ارتفاعاً بمقدار 6% في عام 2005 لكن هذا أقل من العام الذي سبقه وأقل من نمو هذه الصناعة في الفترة الواقعة ما بين العوام 2000 و2005. إلا أن هذا الواقع في الاسعار هو حالة متقلبة يخضع لقانون العرض والطلب.

من المهم القاء نظرة على الصين لإعادة تقييم أهميتها في ديناميات الصلب العالمي، فأخر الإحصائيات التي نشرها الإتحاد الدولي للحديد والصلب قد أظهرت أنه في حين ارتفع إنتاج الصلب الخام بما يقارب الـ 55 مليون طن خلال فترة كانون الثاني - أيلول من عام 2005، سجلت بقية بلدان العالم انخفاضاً يزيد عن ستة ملايين طن. لذلك، الصين هي التي تحدد الاتجاه بشكل كامل.

وبقيت أسعار فلز الحديد مرتفعة في عام 2006 لأن التوازن بين العرض والطلب يبقى محكماً، وذلك وفقاً لآخر تقرير عن فلز الحديد وضعه مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (يونكتاد) UNCTAD، إلا أن التقرير يشير إلى أن الوقت الحاسم للأسعار سوف يأتي في عام 2007. عندما "تتوازن السوق بشكل جيد في نقطة الانعطف".

يرى التقرير أن 300 مليون طن تقريباً من الطاقة الانتاجية الجديدة لفلز الحديد سوف تدخل قيد التنفيذ في عام 2007 منها 137 مليون طن تدخل ضمن الفئة "المؤكدة"، و 96 مليون طن تدخل ضمن الفئة "المحتملة"، غير أن من المتوقع أن يزداد الطلب على فلز الحديد بمعدل 168 مليون طن فقط في ذلك الوقت، وهو مستوى قد يكون صغيراً جداً بحيث لا يمكن معه استيعاب كامل الإنتاج الإضافي، يورد التقرير "أن القضية الأساسية ليس ما إذا كان الفلز المنتج سوف يكون كافياً لتلبية الطلب بل بدلاً من ذلك إذا لم تكن كمية الفلز التي تدخل السوق كبيرة جداً بحيث تؤدي إلى عرض مفرط".

ربما لفتت الزيادة "البالغة" للأسعار في عام 2005 إلى تغييرات بطريقة وضع أسعار فلز الحديد، برأي تقرير أونكتاد، الذي انتقد النظام الحالي المبني على العلاقة المميزية نقداً واسعاً، وإن منتجي الصلب وأصحاب مناجم الفلز يدرسون التغييرات المحتملة، ويبدو من المحتمل أن تلعب العوامل الصينية دوراً أكبر في تحديد الأسعار، إلا أن التقرير يرى "أن من الصعب رؤية بديل ما يمكن أن يجد دعماً من كلا الجانبين في السوق".

تعيش الصناعة حالياً "فترة ازدهار المرة الواحدة في الحياة" التي ينبغي أن تحت المرديد من الاندماجات وعمليات الاستحواذ، برأي التقرير، ويعتبر شراء كليفلاند كليفس في بورتمان، أول مثال عن الاندماج المتزايد، كما يضيف التقرير.

يرى تقرير أونكتاد أن تجارة فلز الحديد المنقول بحراً قد ارتفعت بحوالي 13% لتصل إلى 590 مليون طن في عام 2004، واستمرت بالارتفاع بسرعة في عام 2005، وقد وصل إنتاج مكورات فلز الحديد إلى مستوى قياسي بلغ 301 مليون طن، وقد نسبت زيادة الـ 7.2% عن عام 2003 إلى ثلاثة عوامل: محاولات معاملة الصلب لزيادة الطاقة الانتاجية للأفران العالية حتى الحدود القصوى والانتاج المتزايد

حقق الطلب هذا التوقع ربما تستمر شدة السوق. تتولى المجموعة الدارسة لفلز الحديد في جنيف أن هناك مشاريع في الفترة من 2006 إلى 2008 موجهة لإضافة حوالي 340 مليون طن من الطاقة الانتاجية الجديدة لفلز الحديد، ومن هذه الكمية هناك حوالي 225 مليون طن سنوياً تعتبر "مؤكدة" للمباشرة بها، إلى جانب 70 مليون طن سنوياً مصنفة على أنها مشاريع "محتملة".

إذا ارتفع الطلب على فلز الحديد بما يتفق مع النمو المتوقع للطلب على الصلب، عندئذ سوف يزداد الطلب على فلز الحديد بحلول عام 2008 بمعدل 257 مليون طن بالمقارنة مع عام 2005، وهذا يعني، كما تلاحظ يونكتاد، أن الطلب سوف يتوسع على نحو كاف بحيث يستوعب كامل التوسعات "المؤكدة" في الطاقة الانتاجية، وبعضاً من التوسعات "المحتملة" أيضاً.

يقول التقرير أن الإنتاج العالمي من فلز الحديد ازداد عام 2005 بنسبة 11% ووصل إلى 1320 مليون طن من 1184 مليون طن في عام 2004، وارتفع الإنتاج بنسبة 12% في استراليا، و 8% في البرازيل، و 21% في الهند، وعلى خلاف ذلك، قفز الإنتاج في الصين بنسبة 36%. بلغت الصادرات العالمية من فلز الحديد 718 مليون طن عام 2005 على أساس زيادة سنوية بنسبة 12% حسب أرقام يونكتاد.

يتوقع المعهد الدولي للحديد والصلب بان يتباطأ معدل النمو في الاستهلاك الظاهري للصلب في منطقة الشرق الاوسط خلال عام 2007 إلى 9.1% مقابل 10.3% في عام 2006 وبأن يستمر هذا الاتجاه في الانخفاض في عام 2008، وذلك بالرغم من الزيادة في حجم الاستهلاك الذي يتوقع ان يصل في عام 2008 إلى 43.6 مليون طن مقابل 40.2 مليون طن في عام 2007، و 36.8 مليون طن في عام 2006.

وتشير توقعات المعهد إلى أن الاستهلاك الظاهري للصلب في منطقة الشرق الاوسط سوف يظل في عام 2007 يحتل الموقع الثاني بين أعلى المناطق الجغرافية نمواً في الاستهلاك على المستوى العالمي، حيث تحتل منطقة آسيا أعلى معدل نمو (13%) ويشكل الاستهلاك الظاهري للصلب في الصين الذي يقدر في عام 2007 بـ 402 مليون طن (34%) من إجمالي الاستهلاك العالمي للصلب الذي يقدر بـ 1.178 مليار طن من الصلب الخام حسب تقديرات المعهد الدولي للحديد والصلب.

اسواق المعادن

بلغ إنتاج الصلب الخام في عام 2004 المليار طن، وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها الحديث في مجال صناعة الصلب عن رقم بهذا المستوى.

ربما تم استخدام لغة المليار، في حالات كثيرة لصناعات تدخل فيها صناعة الصلب كمكون رئيسي كصناعة السيارات، حيث وصل عدد السيارات المستخدمة على الطرق في عام 2005 إلى ملياري ونصف سيارة، كما يتم استخدام رقم المليار، وربما المليارات أحياناً للإيرادات التي تحققها شركات الصلب، ولكنها المرة الأولى التي يصل فيها إنتاج الصلب إلى المليار طن، وقد يستحق هذا الرقم التوقف عنده لأسباب عديدة في مقدمتها:

جاء هذا الرقم اعتماداً على ما وصل إليه رقم الإنتاج في عام 2003 الذي بلغ 962.5 مليون طن، أي بزيادة أكثر من 60 مليون طن عن إنتاج عام 2002 وباكثر من 110 مليون طن عن مستوى إنتاج عام 2001، أي أن الانتاج العام لإنتاج الصلب هو الصعود المستمر، وقد جاء هذا الصعود في الإنتاج متزامناً مع ارتفاع أسعار منتجات الصلب ومع زيادة تكاليف الإنتاج، وبشكل خاص تكاليف المواد نصف المصنعة كالعروق والمواد الأولية كالخردة وخام الحديد.

إن ما حققه إنتاج الصلب في عام 2003، وما حققه في عام 2004 لا يعبر عما كان متوقعاً قبل حوالي عام حيث كانت التوقعات تشير إلى تراجع إنتاج الصلب، كنتيجة لما شهدته هذه الصناعة من متاعب خلال العامين الماضيين، تمثلت بشكل رئيسي في انخفاض أسعار الصلب إلى مستويات متدنية جداً.

يشكل الوصول إلى رقم المليار تحدياً ذاتياً تحاول صناعة الصلب أن تؤكد من خلاله بأنها صناعة للمستقبل، وليست صناعة قد مضى عليها الزمن وبأنها الصناعة القادرة على التكيف مع متطلبات الصناعات الأخرى، وبأنه لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون الاعتماد، بشكل أو

تعب ؟ إرهاق ؟!

شعور أفضل مع ULTIVITE

نوعاً من الفيتامينات، المعادن، الأعشاب، مواد طبيعية مضادة للتأكسد ومواد منشطة مثل نبتة الجنسنغ.

فعلية مثبتة علمياً

Ultivite مجموعة فيتامينات متعادلة للتأكسد تتميز عن غيرها بالفوائد التالية:

- ✓ تحتوي على أكثر من 30 نوعاً من الفيتامينات والمعادن والأعشاب التي تساهم في تحسين نوعية الحياة.
- ✓ تخلص من التعب والارهاق الناتج عن العمل الجاد.
- ✓ تحمي من أمراض الشيخوخة.
- ✓ تعزز مناعة الجسم وتحسن وظائفه.
- ✓ تحمي من أمراض القلب والضغط.
- ✓ تعزز مناعة الجسم وتحسن وظائفه.
- ✓ تحمي من أمراض الشيخوخة.
- ✓ تعزز مناعة الجسم وتحسن وظائفه.

ما هي الفوائد الأساسية بين Ultivite Women, Ultivite Men

لقد طورت كل تركيبة لتلبي حاجات الفرد الغذائية فالرجال يحتاجون نسبة أكبر من الزنك والحديد والكالسيوم، و Ultivite Men يعكس هذه الحاجات. ساء واثبتت هذه المنتجات لفعاليتها في تحسين صحة الرجال. Ultivite Men يحسن مناعة الرجال الذكور ويزيد نسبة الحيوية. ويحتوي Ultivite Women على أعشاب تحفز من أمراض ما قبل الحيض أو انقطاع الطمث وتلطف شعوراً بالحيرة (بسبب إنباح تغذيات الإستعمال واستشارة اختصاصي في الصحة إن استمرت الأعراض). تلعب هذه التركيبة كذلك دوراً هاماً في تحسين صحة الرجال والحديد لتلبية احتياجات المرأة الغذائية.

Broken G8 Promises Are Costing Millions of Lives

Summary

Poverty and suffering could be ended in our lifetime, and our leaders must do everything in their power to make this happen. This was the clear demand of the 40 million people in 36 countries who took part in the Global Call to Action Against Poverty in 2005. A year later, in the space of just one day, 24 million people across the world stood up against poverty as part of World Poverty Day.

Of all the thousands of global meetings in the political calendar, the G8 summit has become most famous for its grand promises to tackle global poverty. For campaigners, it is a crucial moment to hold world leaders to account for delivering on those promises. This year, the summit will be held in the exclusive resort of Heiligendamm on the Baltic coast of Germany. Campaigners will descend on Germany from around the world to make their voices heard.

The action demanded of the G8 is clear. Poor-country debts must be cancelled, aid increased, trade made fair, peacekeeping and arms control achieved, and concerted action taken to tackle climate change and its impact on the poorest people. No task could be more urgent, no task more important. Ending poverty is the challenge of our generation.

Where action has been taken by G8 countries, many lives are being saved. Since the G8 in 2005, the majority of debts owed by 22 countries to the International Monetary Fund (IMF) and World Bank have been cancelled. Twenty million more children are in school. Eighteen million mosquito nets have been distributed, and more than a million people now have access to treatment for HIV and AIDS. An Arms Trade Treaty now seems within reach, with 80 per cent of the world's governments supporting it and the USA the only country voting against it. Yet despite this progress, rich countries have still come short of doing what they promised, and progress is too often patchy, poor, and painfully slow.

Shockingly, instead of G8 aid to poor countries rising, it fell in 2006 for the first time since 1997, though it is higher than in 2004. At the G8 in Gleneagles in 2005, rich countries promised to have increased annual aid levels by \$50bn by 2010. Instead, based on the actual trend since these promises were made, Oxfam calculates that the G8 could miss this target by a staggering \$30bn. The price of this broken promise? Based on figures from UNAIDS and the World Health Organization (WHO), Oxfam has calculated that if this money were available for vital health interventions for mothers, children, and those suffering from HIV and AIDS, it could save at least five million lives.

The Darfur crisis is in its fourth year, and the number of people there who are dependent on aid has doubled to almost four million. International trade talks remain moribund, limping on without the political commitment from rich countries that could deliver trade justice for the world's poor people. Finally, rich countries are failing to halt catastrophic climate change and save



those whose lives it is already damaging. Instead of providing the billions of dollars poor countries need to adapt to the impact of climate change, they are providing just a few million and diverting even these small amounts from existing aid budgets.

The world can't wait. Millions of women, children, and men are paying for this inaction with their lives.

What is the price of a broken promise?

The G8 cannot solve all the world's problems. But by delivering what they promised in 2005 and by going further to do all that they can to eliminate poverty and suffering, they could make an incredible difference to the lives of millions. Two years on, the dust has settled, and the G8 is preparing to meet once again in Germany. Africa, HIV and AIDS, health, and climate change are all on the agenda. Campaigning organizations including Oxfam are demanding concrete progress on all these issues. The G8 must account to the world for its performance against its own targets.

G8 countries must stand up and be counted. And two years on, the unacceptable truth is that they are breaking their promises, with terrible consequences.

Debt cancellation continues to deliver progress

The debt burden of the poorest countries remains completely untenable, and the poorest countries still pay the rich world \$100m each day in debt repayments. However, for those countries included in the deal agreed at the Gleneagles G8 in 2005, there has been a significant fall in debts and a corresponding switch from repaying debts to paying instead for increased education, health, sanitation, and water. Twenty-four countries have now benefited from debt cancellation, including 18 in Africa.

The G8 is failing to increase aid

Increased aid levels are abso-

lutely critical. When given well, aid clearly works and saves millions of lives. In 2005 the G8 promised to increase annual aid levels by \$50bn by 2010. This is not enough, and is still only 0.36 per cent of rich-country incomes, half of the 0.7 per cent target they signed up to in 1970. Yet if this money was delivered it could make a real difference. Instead, two years on, aid from the G8 to poor countries is falling, not rising.

Africa

Africa remains the continent experiencing some of the greatest human suffering, and some of the most dramatic abuses of human rights, as the daily headlines about Darfur and Zimbabwe show clearly. It is also a continent where natural resources continue to be plundered to benefit very few people.

Shortfalls on essential services and humanitarian assistance

This overall failure to increase aid translates into clear shortfalls on the financing of essential services such as education, health, HIV and AIDS work, and water and sanitation provision.

Health and HIV and AIDS

Every day, people in developing countries make enormous sacrifices to buy medicines or pay for health care for themselves and their families. They choose between food or health care, and between education or medicines. They sell their land and their livestock, and they get into crippling debt. The World Bank estimates that 100 million people fall into poverty each year because of the cost of medical care. Sixty per cent of these costs are spent on medicines. Women bear the brunt of the high cost of health care. If someone falls ill in the family, women take on the added burden of becoming the carer, and women are often the last to seek health care for themselves if any cost is involved, because they prioritize the rest of their family over themselves.

Humanitarian assistance

An estimated 46 million people worldwide are affected by natural disasters or conflict. For many, the help they receive is too little too late. The shortfall in humanitarian funding is enormous: in 2006 only 63 per cent of the total funding requirements for the United Nations Consolidated Appeals Processes (CAP) was met. This leaves a gap of almost \$1.7bn. So-called 'forgotten' emergencies, not lucky enough to make it into the headlines, suffer most: the Horn of Africa CAP, for instance, received less than 40 per cent of requested funding, resulting in increased poverty and death.

Peace, security, and the arms trade

One important dimension of the discussion on Africa at the German G8 will be peace and security. To turn words into effective action, the G8 must put their full weight behind the protection of civilians and peace in Darfur and other crises, and also the creation of an Arms Trade Treaty.

Agreement on a concrete process towards an Arms Trade Treaty

The St Petersburg G8 summit in 2006 failed to take forward the commitments on arms controls made by G8 governments at Gleneagles in 2005. There was no statement of any substance on preventing irresponsible arms transfers that fuel conflict, poverty, and human-rights abuses. However, since then the international community has taken a significant step towards tightening up controls on the trade in conventional weapons, and Britain and Japan have been key to this progress.

Trade justice still out of reach

While the WTO remains the most appropriate forum for reforming international-trade rules, it has so far failed to deliver on development promises and does not give the poorest countries a chance to compete and to har-

ness the benefits of trade for development. This is why reform is urgent and crucial. Eighteen months after the WTO's Hong Kong ministerial meeting in late 2005, rich countries led by those in the G8 are still failing to take the bold political steps necessary to reach an agreement at the WTO. Talks are largely moribund, limping on with no new political commitments.

Climate change

As at Gleneagles, climate change will feature highly on the agenda of this year's G8 summit. Tackling this global challenge requires both urgency and equity. The G8 needs to take a strong lead on this issue on behalf of the millions of poor people most at risk.

Worldwide, climate change is fast becoming a major driver of poverty and suffering, and we can already see its effects. Health experts are reporting an additional 150,000 deaths per year due to climate change. This year's three instalments of the Intergovernmental Panel on Climate Change's Fourth Assessment Report have confirmed what Oxfam and others working to end poverty are seeing in the field with growing frequency: poor people least responsible for climate change are being affected 'first and worst'.

This situation is now being recognised by more and more leaders across the world, from community leaders in rural villages, to UN Secretary-General Ban Ki-moon, to far-sighted business leaders in economic centres. Unmitigated climate change is threatening the ability of tens of millions of the world's poorest people to escape poverty.

In Bangladesh, people living on the shifting banks of the Jamuna river have long lived with seasonal flooding and are now unfamiliar with environmental change. But they are now at risk both from increasing Himalayan ice melt and rising sea levels as well as from more variable weather. 'Before it was mostly monsoon flooding in July or August, but now the rains are continuing into October', says Laila Begum, who's been forced to move 25 times in her lifetime. 'That causes problems as it's when we should be planting our crops.' Through unchecked pollution and inaction, rich countries have committed the entire world to a degree of climate change that threatens achievement of the MDGs.

Available scientific evidence suggests that dangerous climate change will occur within the lifetimes of present generations if no action is taken. Unless that track is changed to keep global warming below 2°C, the lives and livelihoods of the poorest half of humanity will become untenable due to water scarcity, food insecurity, disease, and related conflict. Leadership on the part of the G8 means committing to avoid crossing the 2°C threshold, and making sure that the most vulnerable countries do not pay for rich countries' excesses.

Avoiding dangerous climate change will require a range of actions at all levels. But whether it is re-thinking the patterns of production, consumption, trade, energy, and transport that underpin current development, designing national-level measures to

change the growing trajectory of greenhouse gas emissions and to achieve sustainable development, or securing international co-operation, the need to ensure that these responses are fair and equitable in respect of poor people is paramount.

Europe has taken a lead by challenging the world to faster and deeper emissions cuts. But equity requires much more than cutting emissions. Laila and her family have developed survival strategies, aided by a local organisation supported by Oxfam. They teach disaster prevention and preparedness skills, and organise and provide emergency stores, boats, mobile phones and radios. This is important work that needs to be replicated across the world as poor communities are forced to adapt to existing unavoidable levels of climate change.

The costs of climate adaptation will amount to tens of billions of dollars more than is currently pledged. Equity requires that rich countries – those most responsible for climate change and capable of assisting – live up to their obligations. This is about polluters paying what they owe, as with debt cancellation this money should not be counted as aid as it is by definition different. There can be no excuse for simply re-branding or diverting existing aid. The G8 should support a comprehensive assessment of the costs of climate adaptation by the time they meet again in Japan in 2008, together with a detailed analysis of how new financing schemes such as a tax on carbon could be implemented to raise the billions needed.

The task of G8 leaders on this issue at Heiligendamm is clear. They must set a global target to keep global warming below 2°C, and commit to early action to start reducing emissions in their economies by 2015. They must ensure that the UN climate process operates with a clear mandate to negotiate a global framework for action from December 2007; one that ensures continuity and more emissions cuts beyond 2012. They must live up to their responsibility and capability by committing to provide their fair share of financing required for adaptation in the poorest countries – without taking away from aid already committed.

Conclusion

Broken G8 promises represent the broken dreams of millions of poor people. This is unacceptable. The G8 have shown that they can act, and that when they do, lives are saved. There can be no excuse for failing to do all they can in the fight against poverty.

The German government must rise to the challenge it faces in 2007, ensuring that the G8 countries account for their painfully slow pace and glaring failures. Germany 2007 must be remembered as the year the G8 got serious about meeting their commitments. Angela Merkel must lead the G8 in taking clear steps to get back on track, and in taking the strong and decisive action that is so desperately needed. The G8 must keep their promise to the world.

OXFAM Report: The World Is Still Waiting

What a difference it could make		
Lives saved	Cost	
500,000	\$16.3bn	HIV and AIDS: reverse the spread of the disease and provide universal access to treatment, prevention, and care in Africa
2 million	\$5.2bn	Maternal and newborn health services
2.5 million	\$5.6bn	Child-health services
5 million lives	\$27.1bn	Total

شركة CSC تشارك في منتدى الاقتصاد العربي



شاركت شركة CSC في "منتدى الاقتصاد العربي" الذي أقيم في فندق فينيسيا إنتركونتيننتال في بيروت برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة. وقد تخلل الحفل كلمة لرئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، لرووف ابوزكي، مدير عام مجموعة الاقتصاد والاعمال، فرانسوا باسيل، رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وقد شارك في المؤتمر عدد كبير من الشخصيات السياسية والمصرفية والاقتصادية والإعلامية اللبنانية والعربية والأجنبية. وقد جرى خلال الحفل تكريم عدد من الشخصيات القيادية العربية واللبنانية. وقد تخلل المنتدى جلسات عمل منها جلسة نقاش تمحورت حول "مستقبل الاقتصاد اللبناني من منظور القيادات الشابة" كان المتحدث الرئيسي فيها وزير المالية اللبناني جهاد أزور وبيديرها برنت سادلو، مدير مكتب ال CNN في بيروت. وقد شارك فيها كل من: مروان قدورة، رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة CSC، صلاح عسيران، طوني جورج سلامة، روبير فاضل، نعمة الله افرايم و نادر الحريري.

البنك اللبناني الفرنسي يفتتح فرعاً جديداً في الرابية



بعد بضعة أشهر من افتتاح فرع البنك اللبناني الفرنسي في الصفي، أعلن المصرف عن افتتاح فرع جديد له في الرابية، وذلك بغية تعزيز روابطه بعاملته في منطقة المتن، موسعاً بالتالي شبكته المحلية لتضم 31 فرعاً. ويقول باتريك غاغليو، المسؤول عن إدارة شبكة الفروع والتجربة في البنك اللبناني الفرنسي: "نحن ملزمون بمرافقة زبائننا في مسيرة تطوّرهم والاذن بعين الاعتبار تطلعاتهم المشروعة التي تزداد دقة في ما يتعلق بمصرفهم ال"مساهم في طموحاتهم". ويندرج افتتاح فرع الرابية تحت

وتشارك في مؤتمر "فرص الاستثمار في اليمن"

كما شاركت CSC في مؤتمر "فرص الاستثمار في اليمن" الذي عقد في فندق موفنيك في صنعاء برعاية الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية. وقد قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيم هذا المؤتمر بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة في اليمن ومجموعة الاقتصاد والاعمال. وقد استقطب جناح شركة CSC اهتمام عدد كبير من المصارف اليمنية والعربية والوزراء ورجال العمل والمصارف والصحافة والاقتصاد نظراً لنوع الخدمات التي تقدمها الشركة.

فرست ناشونال بنك يطلق قرض "العناية بالانسان"

"أن نعلم التجربة وان تدخل الصناديق الضامنة الخاصة والمؤسسات المالية في هذا المجال".

فوائد القرض

يسمح "قرض العناية بالانسان" لمن يرغب في الاستفادة منه، بالحصول على قرض تصل قيمته الى خمسة الاف دولار، يجري تقسيطه على مدة 24 شهراً. ويمكن الحصول على القرض بلا ضمانات إذا كان المبلغ لا يتعدى 3 الاف دولار. كما تتاح الفرصة للمستفيد من القرض لاختيار طبيب الاسنان الذي يريده ويؤمن المصرف موافقة سريعة على طلب القرض. يشمل القرض تغطية كافة أنواع العناية بالاسنان، مثل إزالة التسوس، ترصص وتلبيس الاسنان، الصور الشعاعية، تقويم الاسنان، تصحيح تكرر الاسنان، جراحة اللثة وعظام الفم وزرع الاسنان. كذلك، يستطيع أطباء الاسنان الاستفادة من قرض مخصص لهم، لاستخدامه في شراء وتجهيز العيادات.



"بادرة جيدة ومتقدمة في حقل تدعيم برامج علاج الاسنان ويعود بالفائدة على المواطن وعلى اطباء الاسنان". وتمنى

أعلن فرست ناشونال بنك عن إطلاق "قرض العناية بالانسان" بالتعاون مع نقابة أطباء الاسنان في لبنان، في مؤتمر عقده في قندوق فينيسيا إنتركونتيننتال. شارك في اللقاء كل من رئيس مجلس إدارة فرست ناشونال بنك ش.م.ل. رامي رفعت النمر، ونقيب أطباء الاسنان في لبنان انطوان كرم. وقد حضر الحفل حشد من الفعاليات الاقتصادية والإعلامية. القى النمر في المناسبة كلمة تطرق فيها إلى الاستراتيجية التي يعتمد عليها المصرف في خطة توسعه وتنويع منتجاته لكي تصل إلى أكبر شريحة من المستفيدين. وأعطى فكرة موجزة عن القدرات النوعية التي حققها فرست ناشونال بنك حتى الان ولخص رؤية المصرف للمستقبل. من جهته، القى كرم كلمة شدد فيها على أهمية إطلاق هذا القرض بالتعاون بين فرست ناشونال بنك ونقابة أطباء الاسنان. واعتبر كرم ان القرض يشكل



لقراءة سريعة وعميقة للأحداث السياسية والاقتصادية

اشترك في "التقرير اليومي"

تقرير اعلامي مفصل يصلك عبر البريد الالكتروني صباح كل يوم مع ملحقات دورية للصحف الاجنبية والمجلات الاسبوعية والشهرية

هاتف: 009611746444 / 009611746333

mtc touch تشارك في معارض التوظيف خلال شهر أيار 2007



للشباب اللبناني الكفاء. حول هذه المشاركة السنوية، علّقت نور شبارو مديرة قسم الموارد البشرية في mtc touch قائلة: "أصبحت مشاركتنا في معارض التوظيف جزءاً لا يتجزأ من نشاطات الشركة السنوية نظراً الى ما تقدّمه هذه المعارض من فرص وافاق جديدة للشباب اللبناني من جهة، وللشركات اللبنانية من جهة أخرى". وأضافت شبارو: "لدينا إيماناً كبيراً للعام الثالث على التوالي تجدد mtc touch عموماً تجاه الشباب اللبناني عبر مشاركتها في سلسلة معارض التوظيف التي تقام خلال شهر أيار 2007 في لبنان. وتندرج هذه المشاركة في إطار رغبة mtc touch بزيادة قدرات الشركة على اجتذاب الكفاءات العالية وتوفير فرص العمل المناسبة للطلاب المتخرجين حديثاً لتكون الشركة الموظفة الاولى

<p>جمهورية مصر العربية القاهرة مجدى رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم</p>	<p>الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11 / 6621851 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق</p>	<p>لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 00961 1 746444 00961 1 743796 ص.ب: 6517/113 الحمرا - بيروت - لبنان</p>	<p>رئيس التحرير - المدير المسؤول حسن مقلد سكرتير التحرير سيلييا مروة</p>	<p>الاقتصاد www.immarwaiktissad.com e-mail: immar@immarwaiktissad.com info@immarwaiktissad.com</p>
--	---	--	--	---

